فلسفة التشبيه في التراث النحوي

المدرس الدكتور سيف الدين شاكر نوري

قسم اللغة العربية

كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة ديالى

البريد الإلكتروني Email : Saifaldeen.ar.hum@uodiyala.edu.iq

الكلمات المفتاحية: فلسفة . تشبيه . نحو .

كيفية اقتباس البحث

نوري ، سيف الدين شاكر، فلسفة التشبيه في التراث النحوي، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٦ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Philosophy of Analogy in Syntactic Heritage

Inst. Saif al-Deen Shakir Noori (Ph.D.)
Department of Arabic

Keywords : Philosophy – Analogy – Syntax.

How To Cite This Article
Noori, Saif al-Deen , The Philosophy of Analogy in Syntactic Heritage , Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November 2025,Volume:15,Issue 6.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

There is no doubt that syntactic philosophy is fundamentally concerned with the study of linguistic phenomena and the formulation of rules. These rules manifest in two forms: some take the shape of syntactic judgments whose function is to delineate the boundaries of syntactic chapters and define their contents; others emerge as overarching regulatory principles whose task is to guide specific rules in light of the interpretation of syntactic phenomena—analogy being one such phenomenon.

This study seeks to investigate the underlying foundations that govern the establishment of analogy and the codification of its procedures. It aims to highlight the grammarians' philosophical approach in explaining the deviation of certain linguistic elements from their original positions and their divergence from the standard rules of their respective categories. This is achieved through identifying the domain of analogy, determining the nature of the resemblance involved, providing justification and theoretical grounding for the rule applied to the analogous element, systematizing the mechanism of transformation, and correcting the procedures of analogy itself.

However, reconstructing the grammarians' philosophical outlook and delineating its features through the lens of foundational principles necessitated a preliminary step: tracing the occurrences of resemblance in order to distinguish between those that genuinely contributed to rule formation and those that posed problematic ambiguities. The study also addresses the debates surrounding the structure and entry points of analogy—namely cause, similarity, and analogy itself—both in terminology and substance, especially considering that most contemporary scholars interpret these terms literally.

Furthermore, the study seeks to establish a conceptual framework for the term "analogy" (التشبيه), which many modern scholars have dismissed due to its perceived overlap with rhetorical simile, a field in which the term has become firmly established.

I do not claim that this study is the first to address this subject, but I do assert its novelty and objectivity in approach. It focuses on aspects that may have been overlooked or misunderstood by many contemporary researchers, aiming to clarify the conceptual ambiguity and its impact—firstly on the true understanding of "syntactic analogy," and subsequently on the syntactic thought that underpins it, i.e., the philosophy of the grammarians. Hence, the necessity of this study.

ملخص البحث

لاشك ولا ريب أنَّ الفلسفة النحوية تُختزلُ في دراسة ظواهر اللغة وصناعة قواعدها ، والقواعد منها ما يُسبك في شكل أحكامٍ نحويّةٍ ؛ وظيفتها تعيين حدود الأبواب والتعريف بمضامينها . ومنها ما يُسبك في شكل قواعد كليةٍ ضابطةٍ ؛ مهمتها توجيه قواعد الأبواب على ضوء تفسيرها الظواهر النحوية ، والمشابهة إحداها .

والدراسة تسعى في استقراء الأسس الضابطة لانعقاد المشابهة وتقنين إجراءاتها ، إبرازًا لفلسفة النحاة في تفسير نزوح بعض عناصر اللغة عن أصل وضعها ، ومفارقتها قياس بابها ؛ بتعيين جهة المشابه ، وتحديد وجه الشبه به ، تسويغًا وتأصيلًا لحكم الفرع ، وضبطًا لآلية التحول ، وتصحيحًا لإجراءات التشبيه .

على أنَّ استحضار فلسفة النحاة والشروع في رسم ملامحها من نافذة الأس الضابط كان لا بدَّ من التمهيد له بتتبع موارد الشبه ميزًا للصحيح المسهم في صناعة القاعدة من السقيم المشكل به . كذلك مناقشة الإشكالات المثارة حول بنية المشابهة ومداخلها (العلة . الشبه . القياس) مصطلحًا ومضمونًا ، بعد أن بنى جل الدارسين اليوم فهمهم لها على المعنى الحرفي

لمصطلحاتها . فضلًا عن التأسيس لمصطلح (التشبيه) الذي زهد فيه أكثر الدارسين اليوم دفعًا منهم للتشاكل الحاصل مع (التشبيه البلاغي) بعد أن صار علمًا عليه .

ولست بزاعمٍ أنَّ الدراسة بكرٌ في موضوعها ، بل أدعي الجدة والموضوعية في معالجتها وهي تركز على ما لعله خفي أو التبس على كثيرٍ من الدارسين اليوم في فهم الظاهرة ، تجليةً لضبابية الفهم وانعكاساته على حقيقة المفهوم (التشبيه النحوي) ابتداءً ، وعلى الفكر النحوي المشرِّع له تبعًا (فلسفة النحاة) ، ومن ثمَّ كانت الدراسة .

المقدمة

بسم الله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آل بيته وصحابته ومن والاه . وبعد ؛ فـ(الشبه) و (التشابه) صفةٌ راسخةٌ في أصل الخلقة ، اقتضت حكمة الله تعالى أن يجريها على ﴿ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ﴾ [الانعام : من الآية ١٤١] ، و﴿ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ﴾ [الأنعام : من الآية ٩٩] . و(التشبيه) و(المشابهة) منحىً عقليٌّ أودعه الله تعالى النفس العاقلة لتتأمل حكمته سبحانه وتعالى فيما شابه وتشابه من خلقه .

والعرب أمةٌ ممن خلق الله تعالى ، قد مازها بحكمةٍ متينةٍ ولغةٍ مبينةٍ ، ولأنها أُودعت سر الحكمة ، وجُبلت عليها ؛ مالت نفوسهم إلى أن تتلمس أثر هذا التشابه فيما مازها الله به بما مازها الله به . بحكمتها طلبت ما تشابه من لغتها ، فوجدته في شقيها ؛ ألفاظها ومعانيها . فصار علماء العربية على منهجين ؛ منهج النحاة ومنهج البلاغيين ، وأخذ علماء كل منهج منهم يبحث أثر الشبه والتشابه فيما هو من عنايته ، فسبق علماء النحو إلى تلمس أثره بين الألفاظ والتراكيب . وعلى إثرهم علماء البلاغة يتقصون أثره في دلالة الألفاظ وإيحاءات التراكيب ، فقولك : (كأنَّ زيداً أسدٌ) ، يرى علماء البلاغة أنَّ ثمّة شبهًا لزيد بالأسد وطدته أداة التشبيه (كأنَّ) . ويرى علماء النحو أنَّ ثمة شبهًا آخر وقع للأداة (كأنَّ) بالفعل ، لأن الأدوات ليس من شأنها أن ترفع وتنصب على حد الأفعال إلا إذا تشبّهت بها ، ومن ثمَّ اصطلحوا على هذه الأدوات بالأحرف المشبهة بالفعل . وهكذا تجري القسمة ، فريق يطلب أثر التشابه بين الألفاظ ، وآخر يطلبها في مدلولاتها .

ومع اتساع البحث واستفاضة المسائل يلفت النظر النحوي إلى أنَّ تطبيقات مبدأ (المشابهة) في النحو العربي متسببةٌ كلها من علاقةٍ واحدةٍ اصطنعت لنفسها قياسها الخاص ، اصطُلح عليها بـ(علة الشبه) ، ومنها سُمِّي قياسها بـ(قياس الشبه) ، وعنها أخذت مصطلحات الظاهرة مسمياتها : (الأحرف المشبهة بالفعل ، الصفة المشبهة بالاسم ، المشبهات بـ(ليس) .. . ونحوها تُؤمُ المشابه وأخوته : أخوات (إنَّ) ، وأخوات (كان) ، وأخوات (ظن)

...) . ولا يُفهم أنَّ الشبه مقصورٌ على الألفاظ في تراكيبها نحويًّا ، فميدانها أوسع من أن يضيق بمستوىً دون آخر ، فتطبيقاتها تمتد بين الألفاظ من جهة تصريفها ، وبينها من جهة تركيبها ، بل ويقع للتراكيب النحوية نفسها ما يقع للألفاظ من شبهٍ ، والمشابهة في كل ذلك تعتمد المبدأ نفسه والآلية نفسها وتحتكم إلى القانون عينه إلا ما تفرضه خصوصية المستوى في بعض الجوانب الدقيقة ، ما ساغ لنا نعتها بـ(التشبيه النحوي) إجمالًا ، وبحثها دون النظر إلى المستوى الذي تنتمي إليه أمثلتها ، ولا سيما إن الدرس النحوي كان يجمع إلى مسائل النحو مسائل الصرف منذ نشأته دون تفرقة .

وصار جليًّا بعد هذا العرض أنَّ (المسألة ، والمصطلح ، والمنهج) من لوازم النظرية ، ولا بد للنظرية من عمقٍ فلسفي ؛ سنفي بالكشف عن جوانبه في هذه الدراسة إذ تجلّت لنا ملامحه في ثلاثة جوانب ؛ جعلناها في ثلاثة مباحث ، هي :

. المبحث الأول : مورد التشبيه .

. المبحث الثاني : بنية التشبيه .

. المبحث الثالث : أسس التشبيه وضوابطه .

مسوغات الدراسة

إذا كان منطلق البحث . بعد سرد أعمدة الدراسة . يبدأ من بيان مسوغاته ؛ فنحن نتحدث عن قياسٍ سابقٍ تلمست الدكتورة خديجة الحديثي آثاره فوجدته يضرب بجرانه عمق التأريخ ؛ حيث إرهاصات النحو الأولى ؛ حيث مسائل عبد الله بن ابي اسحاق الحضرمي ومن في طبقته (١) . ولم تزل مسائل الصرف رديفةً لمسائل النحو ، وعلة الشبه . كما يدعونها . من مشتركاتها . نحن نتحدث عن ارهاصات النحو الأولى إذ تمخضت قرائح العلماء عن ولادته .

نحن نتحدث عن معيار كاشفٍ للحن في مهاده الأول حيث لا لحن ، فـ ((إنَّ أول لحن سُمع بالعراق . كما ينصُّ الفراء . : هذه عصاتي)) (٢) وهمًا منهم بتشبيه مؤنث الصيغة بمؤنث العلامة . نحن نتحدث عن موارد الشبه حيث تصنع اللغات قياسها .

نحن نتحدث عن الاسهام الحقيقي لإرساء نظرية القياس على يد ((كاشف قناع القياس)) (٣) الخليل بن أحمد ، حيث يصنع الفرع قياسه الخاص .

نحن نتحدث عن حامل لواء الفرع ، ومتمم نظرية النحو ، فلا استواء لها إلا به . ينشط حيث يخفق قياس العلة ، وهكذا تدار القسمة بينهما في أميز ظواهر النحو ؛ كالإعراب والبناء والعمل والعطل والتصرف ... ، فتماز الأحكام . على أساسٍ من ذلك . في صورتين : معربٌ بالأصالة ، ومعربٌ بالشبه ، ومبنيٌ بالأصالة ومبنيٌ بالشبه ... . نحن نتحدث عن نظرية الأصل والفرع .

نحن نتحدث عن قياس أظهر شجاعة العربية لدى ابن جني بالحمل على اللفظ تارة ، وعلى المعنى تارة أخرى (٤) ، نحن نتحدث عن بواعث المجاز وسر اتساع اللغة ومثال نمائها وتطورها . نحن نتحدث عن تشاكل المجاز بالقياس .

نحن نتحدث عن قياسٍ واسع التطبيق متعدد المهام والوظائف ؛ قد بزَّ قياس العلة الذي تنحسر تطبيقاته بحمل أمثلة الباب على حكمٍ واحدٍ (٥) ، نحن نتحدث عن قياسٍ من وظائفه :

أ . سد الفجوة التي يخلفها قياس العلة في بعض الأبواب في نحو بابي المصادر وجمع التكسير (٦) .

ب . العودة بشوارد الباب إلى حكم الباب بعلاقة الشبه ؛ بعد أن خرجت منه بعلاقة الشبه نفسها ! . نحو خروج (أي) من باب الأعراب إلى باب البناء لشبهها بالحروف المبنية ، ثم العودة إلى الأعراب حملًا على (كل وبعض) في حالة الإضافة (٧) .

ج . حمل الباب على قياسٍ واحدٍ ، كحملهم فعولة مثل (شنوءة) على فعيلة مثل (حنيفة) في النسب (٨) . موازيًا بذلك قياس العلة من جهة الوظيفة .

د . بناء بابٍ جديدٍ . من منطلق الوظيفة (ج) . يقوم على صلة القربى بين الأم وبنيها ، والأخت الكبرى وأخواتها ؛ نحو باب (إنّ) و(كان) و(ليس) ... وأخواتهن ورباعبهن .

هـ . حمل أبوابٍ كثيرةٍ على حكمٍ واحدٍ ، كحمل سائر المرفوعات على الفاعل ، وسائر الفضلات على المفعول (٩) .

والمشابهة في ذلك كله تقدم تفسيرًا منطقيًا مستمدًا من واقع اللغة للخروج على حكم الباب ، فإذا كان قياس العلة مناسبًا لحمل أمثلة الباب على حكمٍ واحدٍ وعلةٍ واحدةٍ ؛ فإن قياس الشبه . مع تعذر العلة . يقدم الشبه مسوغًا لامتثال بعض أمثلة الباب حكمًا آخر غير حكم بابها تشبهًا به ، ذلك أنَّ الأحكام إما أن تثبت بالعلة (قياس الباب) ؛ وتسمى (المناسبة أو الإخالة) . أو بالشبه (الخروج على قياس الباب) (١٠) . ((فإنَّ ما فيه إخالة أو شبه لم يكن حجة لكونه قياسًا لقبًا وتسمية ، وإنما كان حجة لما فيه من الإخالة والشبه المغلِّب على الظن)) (١١) .

وإذا كانت المشابهة بهذه المثابة في النظر النحوي ؛ بات التعرف إلى الفلسفة الحاكمة لقواعدها أمرًا ملحًّا ولا سيما مع تزايد الإشكالات المتجددة في بحثها ودراستها ، ورأيت فيه مسوغًا كافيًا للولوج إلى موضوعها ، ومن محورها الأول .

المبحث الأول : مورد التشبيه

المتأمل في الموروث النحوي يجد النحاة قد مازوا فيه بين مثالين من أمثلة الشبه باعتبار موردهما . فأحدهما ؛ مقيس مقبول ، وعليه سائر الأمثلة الواردة في المدونات النحوية والصرفية في باب الشبه (قياس الشبه) ، نحو اعراب المضارع تشبهًا بالاسم ، وإعمال الاسم تشبهًا بالفعل المضارع .. ونحوها . والآخر ؛ مطروح مرذول ، حصر النحاة أمثلته تحت مسمى (القياس الخاطئ) جعلوا منه تشبيههم (مصيبة) بـ(صحيفة) ، فقالوا : (مصيبة ومصائب) كما قالوا : (صحيفة وصحائف) . قال سيبويه : ((وقالوا : مصيبة ومصائب فهمزوها ، وشبهوها حيث سكنت بصحيفة وصحائف)) (١٢) ، ((فأما قولهم : مَصَائبُ ؛ فإنه غلطٌ منهم ، وذلك أنهم توهموا مُصيبةً فعيلةٌ ، وإنما هي (مُفعلةٌ) ، وقد قالوا : مَصَاوِبُ)) (١٣) .

والملاحظ على صنيع سيبويه . والنحاة تبعًا . نسبتهم هذا التشبيه وأضرابه إلى (الغلط : اللحن) ابتداءً ، مع التأكيد على أنَّ (الوهم) هو الباعث على ارتكاب هذا الغلط ، (فإنّه غلطٌ منهم ، وذلك أنهم توهموا) . ثم لفتهم النظر إلى أنَّ هذا الغلط يكمن في عقدهم هذا النوع من القياس غير المتعيّن على أصلٍ غير صحيحٍ لغير علةٍ جامعة سوى الشبه الصوري ، والذي لا يفي بتخويل الفرع (مفعلة) حكم الأصل (فعيلة) حد النظير لنظيره . فكيف يتعيّن الحكم ولم تتعين العلة ، وليس في الفرع جامعٌ بالأصل سوى شبه الصورة (وهي ليست علة) !؟ . بل كيف يتعيّن القياس (قياس العلة) ولم تتعيّن العلة إذ لم يتعين الأصل الصحيح !؟ . ولأجل ذلك عدّوه قياساً خاطئًا . قال المازني : ((وأكثر العرب يقول : مَصَاوِب ، فيجيء بها على القياس وما ينبغي)) (١٤) . فالقياس (مصاوب) باعتبار العلة الجامعة بنظائره ، وأما (مصائب) فخلافاً للقياس (قياس خاطئ) ، وخطؤه لا من جهة نوعه (بالنظر إلى الأصل الصحيح (مُفعلةٌ)) ؛ إنما خطؤه من جهة تعيين العلة الموجبة للحكم في الفرع (مصيبة : مفعلة) بحمله على أصلٍ غير صحيحٍ (صحيفة : فعيلة) على توهم أنَّ الفرع مشتملٌ عليها ، ((لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف)) (١٥) ، وصار خطأ القياس بالضرورة يساوي وهم الشبه (قياس خاطئ : شبه متوهم) ، لا على أنّه قياس شبهٍ متوهمٍ ، بل على أنّه قياس علةٍ بشبهٍ متوهمٍ ، لأن الفرع لا يناظر الأصل (مفعلة : فعلية) ، فلا يلزم من ((أنَّ كل قياسٍ له مردٌ إلى الشبه)) (١٦) أن تتساوى الأنواع فيه ، فخصوصية الشبه في القياس لاحقة بخصوصية نوعه . إنه شبهٌ من نوعٍ آخر وقياسٍ آخر ، وليس يصح بحال الاستعاضة بالشبه عن العلة في قياس العلة . وكل قياس يُنسب إلى الخطأ فهذا سبيله .

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2025 Volume :15 Issue : 6
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

و ذان فرقان أولان بين الشبه المقيس المقبول ، وبين الشبه المتوهم المرفوض : فأحدهما . كما تقدم . : توهم مشابهة الفرع للأصل شبه النظير لنظيره مظنة أنه مشتمل على علة حكمه ، ويلزم من هذا أن يكون شبه القياس الصحيح (قياس الشبه) شبهًا مقصودًا معتزمًا (حقيقةً) لا متوهماً كالشبه المرفوض . ولا يصح . بعد هذا . أن يُقال : ((إنَّ علة الشبه (يعني قياس الشبه) ... ... مقاربة سببية في وصفٍ ما ، أو أكثر حقيقةً أو توهمًا بين المقيس والمقيس عليه)) (١٧) . لأننا . بناءً على هذا التصور . سنخلط بين الأنواع ، وندخل التشبيه الملحون (المتوهم) في غير الملحون (التشبيه المقصود) لمجرد ملاحظة الشبه ؛ وهو ليس من شاكلته ، ونساوي بين القياس الصحيح (قياس الشبه) والقياس الخاطئ (قياس العلة المبني على الشبه المتوهم) ؛ وهو ليس على حدِّه . فلا مناص إذن من أن يكون التشبيه الصحيح تشبيهًا معتزمًا على سبيل القصد لا التوهم ، إذ لا سبيل بحالٍ إلى الوهم مع قياس الشبه (الصحيح) ؛ لأن الشبه الصحيح المنضبط عماده دون العلة ، وهو منحسرٌ بين حكمين لا ثالث لهما (قوة الشبه وضعفه) وسيأتي ، وليس بعد ضعف الشبه إلا بطلانه ؛ ولا قياس حينئذ . فإذا كان قياس الشبه لا ينعقد بالشبه الضعيف البعيد . وهم يرون أيَّ ((تشبيهٍ بعيدٍ كالخطأ منهم))(١٨) . فكيف بما وراءه !؟ فكيف بما هو أبعد منه !؟ . لا قياس حينئذ حيث لا وهم .

كما لا يصح القول : إنَّ ((القياس الخاطئ هو : الميل العارض . الذي لا يمكن التنبؤ بحدوثه . من كلمةٍ أو صيغةٍ إلى الخروج عن مدارها الطبيعي في التطور ، والدخول في طبيعة كلمةٍ أو صيغةٍ أخرى ، لوجود مشابهةٍ حقيقيةٍ أو متوهمةٍ بينهما)) (١٩) ، فالمحكوم بالشبه الحقيقي لا يكون إلا قياس شبهٍ متعينٍ كما سلف ، أو قياس علةٍ متعينٍ (متعيّنٍ بشبهٍ موائمًا لنوعه) ؛ أما الشبه المتوهم فمحصلته قياسٌ خاطئٌ لا شك ؛ وفاقًا لنحاتنا القدامى ، وقد سلف . وتأسيسًا على ما سبق فـ((القياس الخاطئ : هو تلك العملية الذهنية التي تتم فيها المقارنة بين الكلمة أو الصيغة المجهولة ونظيرتها المعلومة ... ... على أساس تشابهٍ موهومٍ بين الكلمتين)) (٢٠) . فلا بد للقياس الصحيح (قياس الشبه) من شبهٍ حقيقيٍّ ؛ حين ينسب القياس الخاطئ إلى وهم الشبه . وهذا فرقٌ أول بينهما .

فأما الفرق المائز الآخر . المشار إليه آنفًا . فحمل الفرع على أصلٍ غير صحيحٍ وعلةٍ غير متعينة (قياس غير متعين) ، ولم يبقَ لقياس العلة . والحال هذه (فوات الأصل وتعذر العلة) . إلا أن ينوء بمهمة الشبه عن قياس الشبه !. فعلى الرغم من أنَّ الفرع لا يناظر الأصل إلا في صورته ؛ رأوا فيها علةً كافيةً لحمل أحدهما على الآخر من جهتها حد النظير لنظيره (٢١) مظنّة أنه نظيره إذ شابه صورته ، ((وإنما يجوز مثل هذا الغلط عندهم . كما يرى ابن جني

. لما يستهويهم من الشبه ؛ لأنهم ليست لهم قياسات يستعصمون بها وإنما يخلدون إلى طبائعهم)) (٢٢) ، فاستعصموا بوهم الشبه عن تعيين العلة ، وأجروا قياس الأصل على الفرع لذات الوهم.

نعم نحن نقرُّ بأنَّ ((جميع أنواع القياس له مردٌ إلى الشبه ... ... وإنَّ اسم (الشبه) يُطلق على كل قياسٍ)) (٢٣) . لكن أي شبهٍ !؟ . وأي قياسٍ !؟ . فلا يلزم من كون ((الشبه هو الأساس في أقيسة النحو)) (٢٤) ، أن يكون اعتبار المشابهة فيها واحدًا وهي تختلف بنيةً ونوعًا (٢٥) ، ففرق بين أن يكون ((المعنى القبلي للقياس هو المشابهة)) (٢٦) ، وبين أن تكون المشابهة هي علة حكمه . فلا يصح بحالٍ الاستغناء بالشبه عن العلة لملاحظة أنَّ ((العلة بمعناها الاصطلاحي نوع من الشبه)) (٢٧) . نعم ؛ تقوم على أساسٍ من الشبه إذ إنها جامعةٌ لأطراف القياس تناظرًا ، لكن الشبه ليس هو العلة ، وإلا ما احتاج القياس مع تشابه أطرافه وتناظرها إلى علةٍ معتبرةٍ تحمل الفرع على حكم الأصل . وهل كنا نتوقع إذ يُعقد القياس أن لا يتشابه طرفاه !. وأي قياس كذلك !؟. ثم لو كان اعتبار الشبه في الأنواع واحدًا وأمكن الاستغناء بالشبه عن العلة لما بقي لأحدها مزية على الآخر و لتداخلت .

بل لو كانت مشابهة الفرع للأصل فيه جاريةً على وفق الضوابط المتعارف عليها في قياس الشبه . مع تعذر العلة . ما نُسبت أمثلته إلى الخطأ ، فـ((لا يقطع بأنَّ هذا خطأ من العرب ما وجد لها وجيهًا ما)) (٢٨) ، لأنه سيستحيل بالشبه (المنضبط) . مع التسليم بوجوهه . إلى أن يكون قياس شبهٍ صحيحٍ ، على نحو تشبيههم (صِيم ، وقِيل ، ونِيم) صحيح اللام بـ(عُتيَ ، وعصيَ) معتل اللام ، والقياس فيها أن لا تعتل (صوم ، قوم ، نوم) (٢٩) ، فليس فيها ما يوجب القلب ؛ إلا الشبه ؛ إلا تشبيههم العين المعتلة باللام المعتلة . وهو شبه حقيقي منضبط ؛ درجت العرب على مثاله (٣٠) .

إذن فالشبه المُعتمد في قياس العلة لا يجري على ضوابط التشبيه المقررة في قياس الشبه ، كما لا يمكن عدّه علة معتبرة في نفسه جريًا على شروط العلة القياسية ، ومن ثم عُدَّ التشبيه بقياس العلة في موضع التشبيه بقياس الشبه قياسًا خاطئًا ، لأنه لا يجري على ضوابطه ، عدا أنه ليس محله (قياسٌ غير متعينٍ) . زد على أنَّ المشابهة المنضبطة لا يمكن التعويل عليها ما لم تتعذر العلة ويتعذر قياسها . أما مع وجود الأصل الصحيح وتحقق العلة فلا مشابهة ، وسيأتي في ضوابط التشبيه .

وفرقٌ ثالثٌ يكمن في وجه الشبه ؛ فالمتأمل في أمثلة الشبه الملحون يجد أنَّ التشبيه في جلِّ هذه الأمثلة ؛ بل في سائرها شبهٌ صوريٌ لا مدخل للمعنى فيه، فـ((إنما هو مشبهٌ في اللفظ بغيره وإن لم يكن من معناه))(٣١)

ولعل اقتصار هذه الأقيسة الخاطئة على شبه الصورة يفسر لنا كثرة ورودها عن المستوى الصرفي ؛ وذلك لسهولة ملاحظتها في بنية الكلمة ؛ مقارنةً بشبه المعنى المختبئ خلف الصورة . وكما توهموا في صورة (مصيبة) شبهًا لصورة (صحيفة) و(سفينة) فجمعوها على حدها (مصائب : فعائل) بدل (مفاعل) ؛ فكذلك توهموا في صورة (معيشة) شبهًا بهن ، فأجروها في الجمع على حدها قياسًا . فقالوا : (معائش) . والوجه (معايش) . قال الفراء : ((وربما همزت العرب هذا وشبهه ؛ يتوهمون أنها (فعيلة) لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف ... وقد همزت العرب (المصائب) وواحدتها (مصيبة) ؛ شُبِّهت بفعيلة)) (٣٢) .

وعلى الرغم من انحسار القياس الخاطئ في شبه الصورة دون المعنى ؛ تكلّف الباحثان الدكتور محمد نوري ، والدكتورة نجلاء حميد عناء البحث عن شبهٍ متوهمٍ للقياس الخاطئ في جهة المعنى ؛ فلم يعثرا إلا على مثالٍ يتيمٍ كان الدكتور رمضان عبد التواب قد تبناه في كتابه (التطور اللغوي) ، فانتهيا إلى القول : ((لم نعثر في هذا المستوى (يعني الدلالي) إلا على مسألةٍ واحدةٍ ذكرها الدكتور رمضان عبد التواب ، فقال : ((مما تطورت دلالته بسبب القياس كلمة (عتيد) ، فقد شاعت هذه الكلمة بين المثقفين العرب بمعنى (عتيق قديم) أو (جبار قوي) ، وهذا المعنى لم يكن للكلمة في الأصل ؛ إذ إنَّ معناها في العربية الفصحى (حاضر) ... وفي القرآن الكريم : ﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [ق : ١٨] . أي : حافظ ؛ حاضر يسجل عليه كل شيءٍ ... والسر في شيوع هذا الخطأ بين الناس ، أنَّ كلمة (عتيد) تشترك في معظم أصواتها مع كلمتين أُخريين ، هما : عتيق وعنيد ، فقيست قياسًا خاطئًا في معناها عليها))(٣٣) .)) (٣٤) .

وبصرف النظر عن حداثة الشاهد ؛ وصدوره عمّن لا يُعتد بلغته ولا بعصره ؛ فهذه مغالطةٌ واضحةٌ من الدكتور رمضان عبد التواب تابعه عليها الباحثان دون روية ؛ إذ جعل (حكم القياس) علته ، و(علته) حكمه ، فيُفترض أنَّ المعنى هنا يمثل ركن (الحكم) المتحصل عن شبه صورتيهما . والمسوغ الجامع بينها هو شبه الصورة (عتيد . عتيق . عنيد) لا (شبه المعنى) ، (فهذا المعنى لم يكن للكلمة في الأصل) بشهادة الدكتور رمضان نفسه ، فكيف تشابها فيه إذن !؟ . ما العلاقة الجامعة لدلالة (حاضر أو حافظ) بدلالة (قديم وجبار) المفهوم من ألفاظها غير شبه الصورة (عتيد . عتيق . عنيد) !؟ . وكون أحد اللفظين يتحصّل دلالة الآخر

(حكمًا) لتشاكل صورتيهما (علاقةً) ؛ فلا سبيل إلى عكس القياس بجعل شبه الصورة حكمًا ؛ وتشاكل الدلالة علاقةً كما يُسوّق للمثال . لا مدخل لشبه المعنى بالقياس الخاطئ من كل وجه ، ويمكن الاستئناس به فرقًا رابعًا بين القياسين الصحيح والخاطئ ، إلا ما استثني في بعض الأمثلة الواردة عن المستوى النحوي التركيبي إذ نُسب الوهم فيها إلى شبه المعنى ، ويمكن مع ذلك مداراتها بلطف التأويل وحملها على خلاف ظاهرها على ما سيتضح .

ثم لو سلّمنا أنهما شابهاه معنىً فحسب فقيسا عليه ؛ فما (الحكم) المرجو من هذا القياس !؟ . أن يتحصلا معناه ، وهما بمعناه !؟ . زد على أنَّ مجاوزة شبه الصورة والاعتماد على شبه المعنى وحده في حمل الألفاظ بعضها على دلالة بعض . على فرض إرادته . سيدنيها من باب التضمين ؛ إن لم يلج بها خصوصية الباب ، وهذه إشكالية أخرى . إذ سيكون التضمين الأقرب إلى توجيهها ، فهو أقرب إلى الشبه الصحيح منه إلى الشبه الموهوم (٣٥) .

ولو اعتُذِر للدكتور رمضان بأنَّ مراده ضم شبه المعنى إلى شبه الصورة تأوّلًا لظاهر عبارته (اشتركا في معظم أصواتها ؛ فقيست قياسًا خاطئًا في معناها عليها) ؛ لكان هذا العذر أنكى من سالفه ، فكيف يكون قياسًا خاطئًا بعد أن تعددت وجوه الشبه فيه حتى بلغت المعنى !؟ . هذا تصحيح للقياس وليس إبطالًا له !؟ ، فـ((قد تقرر أنَّ الشيء إذا أشبه غيره من وجهين فصاعدًا حُمل عليه)) (٣٦) ، و((أُعطي حكمه)) (٣٧) وسيأتي (في ضوابط التشبيه) ؛ في الوقت الذي يقتصر فيه القياس الخاطئ على شبه الصورة دون المعنى فحسب . مع لفت النظر إلى أنَّ شبه الصورة . المُعبّر عنه بشبه الأصوات والحروف أحيانًا . لا يعادل شبه اللفظ بالضرورة ؛ وإن كان واقعًا في جهته .

أما ما ورد من نسبة الوهم فيه إلى شبه المعنى ظاهرًا عن المستوى النحوي التركيبي . على قلته . فيمكن حمله مع تدقيق النظر على خلاف ظاهره ، فنحو اختلافهم في توجيه (قامَ القومُ غير زيدٍ وعمرًا) بالنصب عطفًا على الموضع رأى ابن هشام أنَّ ((الصواب أنه على التوهم ، وأنه مذهب سيبويه ، لقوله : لأن (غيرُ زيد) في موضع (إلا زيدٌ) ومعناه)) (٣٨) . قال سيبويه : ((فلما كان في موضع (إلا زيدٌ) وكان معناه كمعناه حملوه على الموضع ، والدليل على ذلك أنك إذا قلت : (غيرُ زيد) فكأنك قد قلت : (إلا زيدٌ))) (٣٩) . ويُفهم منه أنَّ اقتراض المعنى سابقٌ على توهمه ؛ والاقتراض قياس صحيح لم ينبني على وهم الشبه ، فهو لم يتوهم معناها لتوه ؛ ثم حملها على دلالتها تشبهًا بها ؛ فكيف وهما يتقارضان المعنى (وكان معناه كمعناه : قياس صحيح) !. إنما توهم صلاحها للموضع فـ(حملوه على الموضع) ؛ فهما إذ يتقارضان المعنى يتعاوران الموضع ، لكنه اقتراض غير مطلق (٤٠) وهو مبعث الوهم ، لأنها

لا تصلح أن تقوم مقامها في كل موضعٍ ، فالوهم راجع الى إحلال موضع الشبيه قبل أن يعود على معناه ، وإن عاد على معناه . ذلك أنَّ الاقتراض . من حيث هو . قياسٌ صحيحٌ وشبهٌ مقصودٌ لا متوهم .

وفرقٌ مائزٌ أخير ؛ وهو صدور جل أمثلة القياس الخاطئ إما عن أناسٍ لا يُحتج بلغتهم (أخطاء فردية) كالأطفال والنساء ، وإليهم تُنسب كثيرًا من هذه الأقيسة مثل (رثَّأتُ زوجي) و(حلَّأتُ السويق) ونحوها (٤١)

أو صدورها عن عصر لا يُحتج بلغة أهله ، نحو تشبيه أهل العراق مؤنث الصيغة بمؤنث العلامة ، فيقولون في تأنيث (عصا : عصاتي) بدل (عصاي) ، وكان هذا من أول اللحن ، فإنَّ ((أول لحن سُمع بالعراق : هذه عصاتي)) (٤٢) .

في الوقت الذي تجد فيه الأقيسة الصحيحة القائمة على الشبه المنضبط قد صدرت عن آخرها عمن يُحتج بلغته ؛ فضلًا عن الاحتجاج بعصره ، حتى بلغ قياس الشبه لديهم حد الاطراد في أبواب كثيرة تفوق الحصر ؛ كاطراد حمل الأفعال على الأسماء في الإعراب ؛ وحمل الأسماء ، والصفات ، والمشتقات ، والخوالف ، وبعض الحروف على الأفعال في العمل ... وغيرها كثير . وفرقٌ كبيرٌ بين شبه حقيقي يطرد وينقاس وتقوم عليه أبواب برأسها ، وله من سعة المثال ما يفوق الحصر . وبين شبهً موهومٍ غير مطردٍ ، ولا ينقاس إلا على سبيل الوهم والخطأ ، ثم إن أمثلته لا تشكل عشر معشار أمثلة الصحيح ولا أقل من ذلك ، ولا أقله .

والحق إنَّ فصاحة أهل العصر لا تشكل فارقًا حقيقًا بين القياسين بالقدر الذي يشكله العرف اللغوي الحاكم للسان أهل ذلك العصر ؛ لأن فصاحة العربي تعد حالة نسبية إذا ما قيست بالعقل الجمعي للسان العربي في عصور الاحتجاج ، والنحاة على وعيٍ تامٍ بالفرق القائم بين لسان الرجل (فصاحته) ولسان أمته (الأعراف اللغوية التي يتخاطبون بها) ، إذ يعتذرون للعرف اللغوي للسان الأمة ، ولا يعتذرون لمن قصُرت فصاحته عن مجاراة لسان أمته ؛ ((فإن المطبوع على العربية . كما يقول ابن مالك . لو جاز غلطه في هذا لم يوثق بشيءٍ من كلامه ، بل يجب أن يُعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع)) (٤٣) . فكل ما صدر عن العرب في عصور الاحتجاج مأمونٌ حدوث اللحن فيه ، وإنما تصدر الأقيسة الخاطئة . كما نص ابن مالك . عمّن لا يوثق بكلامه ولا بعربيته ، أو عن عصرٍ لا يوثق بلغة أهله ، كما رأينا مع أول لحن يُسمع في العراق ، ولنقرب هذا المعنى ونؤصل لهذا الفرق بالمثال الآنف الذكر ، إذ رفض النحاة تأنيثهم (عصا) على (عصاة) لئلا يجتمع على الاسم علامتا تأنيث ، زيادة على أنه لا يشبهه ، لأنه مؤنث بالصيغة وضعًا وأصالةً ؛ فهو مستغنٍ عن

العلامة ، لكنهم قبلوا القياسين في تأنيث مثل (علقى) على (علقاة) ، مع أنها لا تشبهها ؛ إذ هي مؤنثة بالصيغة وضعًا وأصالةً ، فضلاً عن أنَّ هذا القياس الفاسد سيجمع بين علامتي تأنيث لا وجه للجمع بينهما ، لكنهم مع ذلك قبلوه وردوا نظيره (عصاة) ليس لأن أحدهما (رباعي) والأخر (ثلاثي) كما تؤصل القاعدة الصرفية فحسب ؛ بل لأنَّ كل واحدٍ منهما أخذ شرعيته من العرف الذي انتجه ، فالأول صدر عمّن لا يحتجُّ بلغته ولا بعصره ، وصدر الآخر عمّن يُحتجّ بلغته وعصره ؛ ولم يكن بد من قبول القياسين فيه بعد أن أمضاهما العرف ، واعتُذِرَ له بـ ((أنَّ من قال (علقاة) فالألف عنده للألحاق بباب (جعفر) ، كألف (أرطى) ، فإذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأول عما كان عليه ، وجعل الألف للتأنيث فيما بعد ، فيجعلها للألحاق مع التأنيث ، وللتأنيث إذا فقد التاء)) (٤٤) . إذن فمن أنّث (علقى) بالصيغة فهو على جهته ، ومن أنّثه بالعلامة (علقاة) جعل ألفه حشوًا للألحاق بباب (جعفر) والتاء علامة التأنيث فيه . فهلّا قبلوا هذا العذر مع تأنيث (عصا) على (عصاة) !. ماذا لو صدر القياسان جميعًا في عصرٍ واحدٍ (عصاة : علقاة) ؟. لاشك في أنهما سيُقبلان جميعًا أو يُردان جميعًا مع شهادة العرف . وبهذا يتبين أنَّ الفرق بين القياسين (الصحيح والخاطئ) إنما هو فرق بين عرفين لغويين ، لأن القياس ينبني عل العرف ؛ ولا ينبني العرف على القياس إلا أن يصير العرف قياسًا .

خلاصة القول : إنَّ للتشبيه في عرف النحاة موردين ؛ فإما أن يرد عن قياسٍ خاطئٍ لا يمكن التعويل عليه نوعًا (لأنَّه قياس علةٍ غير متعيّنٍ) ولا علةً (لأنه شبه صوري غير منضبط) . وإما أن يرد عن قياسٍ متعيّنٍ إليه يُنسب الشبه المنضبط (قياس الشبه) ، وأكثر النحاة على العمل به (٤٥) .

وإنما كان القصد من الاستفتاح بحديث القياس الخاطئ ضمن موارد التشبيه ، والإسهاب في مناقشة أمثلته ضمن المستوى الصرفي ؛ لأنه يعد ركيزة النحاة والضابط الأول لميز التشبيه الصحيح مما يشكل به من تشابيه موهومةٍ ترد عن أقيسةٍ خاطئةٍ .

ثم التذكير بوحدة المبدأ في التشبيهين النحوي والصرفي ، فإذا جاوزنا خصوصية المستوى في بعض الجوانب ، فإنَّ تعيين مورد الشبه يتآزر مع الضوابط الاحترازية الأخرى للشبه الصحيح كما سنرى شرطًا في اعتماد الشبه المنضبط في توجيه الأحكام وتقعيد القواعد ، فكما لا يعوَّل على القياس الخاطئ في تعيين الشبه كما رأينا ؛ فكذلك لا يعول على المشابهة في بناء القياس حتى تتعذر العلة (تهيئةً لبنية المشابهة) ، ويتحقق التماثل (النسبي) بين الشبيهين ، ويصح

مسموعًا عن العرب ... وسيأتي . فالأربعة الضوابط تتفق على مبدأ (الاحتراز للشبه) شرطًا في تصحيح القياس . زد على أنَّ حديث القياس والعلة يمهد للحديث عن ضابطٍ اجرائيٍّ آخر يتصل ببنية التشبيه ، سيكون محط عنايتنا في المبحث الآتي .

المبحث الثاني : بنية التشبيه

إذا جاوزنا محاولة ابن جني ؛ فلم يُعهد قبل أبي البركات الأنباري من تجرد لوضع حدٍّ لقياس الشبه في المشهور من صناعة النحو ، وقد جاء تعريفه إيّاه تاليًّا لتعريف قياس العلة الذي يفضله في الرتبة . فقال : ((قياس الشبه أن يحُمل الفرع على الأصل بضربٍ من الشبه غير العلة التي عُلِّق عليها الحكم في الأصل)) (٤٦) ، وظاهر كلامه (بضرب من الشبه غير العلة) يُفهِم بأنَّ الشبه الذي نُسب إليه القياس ليس بعلةٍ ، وتمثَّل السيوطي مقالته في (اقتراحه) بنصها وفصها ، لكنه إلى جانب ذلك تمثّل عبارة الجليس النحوي في كتابه (ثمار الصناعة) أنَّ ((اعتلالات النحويين صنفان : علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم ، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم ، وهم للأولى أكثر استعمالًا وأشدُّ تداولًا ، وهي واسعة الشعب ، إلا أنَّ مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعًا ، وهي : علة سماع ، وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ...)) (٤٧) . والنص صريح على أنَّ الجليس يعد الشبه علةً ، وقد ذكره في مطلع العلل القياسية الأشهر في صنعة النحو .

للوهلة الأولى قد يظن الظان أنَّ الأمر قد اختلط على السيوطي فجمع بين ما يظهر أنهما مذهبان ضدان ؛ من يدفع كون الشبه علة . ومن يؤسس على أنها علة كسائر العلل القياسية . والواقع خلافًا لذلك تمامًا ، فآثار النحاة تثبت أنَّ الأمر لم يختلط على السيوطي ، ولا خالف الجليس النحوي أبا البركات ، فالنحاة مجمعون عن آخرهم . لا يتخلف منهم أحد . على أنَّ الشبه ليس بعلة ، وإن تساهلوا في الاصطلاح على نعته بالعلة (٤٨) ، وإنما نقل السيوطي فهمهم لما دعوه بـ(علة الشبه) و(قياس الشبه) . يدعونه علة ولا يرون أنه علة (٤٩) . ولعلهم لا يرون قياسه قياسًا إن كانوا لا يرون علاقته علةً ؛ وإن تسمّحوا في الاصطلاح على أنه قياس (٥٠) ، ((لأنَّ القياس حمل فرعٍ على أصل بعلةٍ جامعةٍ ، فإذا فُقدت العلة الجامعة بطل القياس)) (٥١).

ولكن كثيرًا من الدارسين اليوم أسسوا لخلافٍ حقيقيٍّ في فهم مدلول الشبه علةً وقياسًا ، وصاروا بإزائها إلى فريقين : من يدفع كون الشبه علةً وفاقًا لفهم السيوطي وسائر النحاة ؛ مثل الدكتور تمام حسان ، والدكتور خالد المساعفة (٥٢) ؛ وإن تواضعوا على تسميتها بالعلة . ومن يتوهم أنَّها علةً ويسلِّم لدلالة المصطلح الحرفية ، ويرى أنَّ ((علة الشبه علة قياسية)) (٥٣) ،

و((المشابهة علة جامعة)) (٥٤) بين المشبه والمشبه به ، ولا مناص من عد ((الشبه قياسًا من أقيسة العربية وعللها)) (٥٥) في الوقت نفسه ، وإذ ذاك لا محيد من انجرار إشكالات هذا الفهم إلى مصطلحي (الشبه) و(القياس) تباعًا .

قال الدكتور تمام حسان : ((والقياس النحوي ثلاثة أنواع : قياس علة ، وقياس طرد ، وقياس شبه ، ذلك أنَّ القياس إما أن تراعى فيه العلة ، وإما أن لا تراعى ، فإذا لم تراعَ فيه العلة ؛ سُمي (قياس الشبه) ، وذلك كإعراب المضارع لشبهه باسم الفاعل دون علة تذكر إلا مجرد هذا الشبه ... ... أمّا إذا رُعيت العلة ، فإمّا أن تكون مناسبة أو غير مناسبة . فإذا كانت العلة مناسبة ؛ سُمّي القياس (قياس العلة) كقياس رفع نائب الفاعل على الفاعل بعلة الاسناد في كلٍّ منهما ، وهي علة مناسبة لإجراء هذا القياس ، وإذا كانت العلة غير مناسبة ؛ سُمّي القياس (قياس الطرد))) (٥٦) .

وتحقيق الأمر إنَّ (الشبه) ليس بعلة ، بشهادة الأصوليين الذين عنهم انتُزعت علل هذا العلم وأقيسته . قال الخوارزمي : ((والقياس نوعان : قياس علة ، وقياس شبه . فقياس العلة أن تجمع بين المقيس والمقيس به علة ، وقياس الشبه أن لا تجمع المقيس والمقيس به علة ، ولكن يُقاس به على طريق التشبيه)) (٥٧) . وقال الغزالي بضرسٍ قاطعٍ : ((معنى التشبيه : الجمع بين الفرع والأصل بوصفٍ ؛ مع الاعتراف بأن ذلك الوصف ليس علةً للحكم ، بخلاف قياس العلة فإنه جمع بما هو علة للحكم ، فإن لم يرد الأصوليون بقياس الشبه هذا الجنس ؛ فلست أدري ما الذي أرادوا ، وبمَ فصلوه عن الطرد وعن المناسب)) (٥٨) . كذلك قال ابن جني في مقاربته قياس الشبه . مؤكدًا فهم النحاة الموافق لفهم الأصوليين فيه . : بأنه ((حمل ما لا علة فيه على ما فيه علة)) (٥٩) . فالنحاة على وعيٍ تامٍ بأنَّ قياس الشبه ينعقد لغير علةٍ سوى الشبه ، وأنَّ الشبه ليس بعلةٍ ، وإن تسمّحوا في الاصطلاح على أنه علةً ، وإنما كان ذلك في معرض التعليل للحكم ليس إلا (تعليل : علة) (٦٠) ، وما كان خلاف ابن مضاء للنحاة إلا لأنه رأى قياسهم هذا ينعقد لغير علةٍ خلافًا لقياس العلة ؛ محتجًّا عليهم بإسقاطه ؛ إذ إنه لا يراه علةً كذلك (٦١) ؛ فوجّه سهام نقده إليهم واتخذه مطعنًا عليهم ، متممًا بذلك نصاب إجماعهم فيه ، ومؤكّدًا فهمهم له .

ولنا أن نسأل من يراه علة : هل إذا كان الشبه علةً مستحكمةً (مناسبة) هل سيصير معها قياسُ الشبه قياسَ علةٍ ؛ لأنَّ علته مناسبة !؟ . أم سيصير معها قياسُ العلةِ قياسَ شبهٍ ؛ لأن علته هي الشبه !؟ . هذا خلطٌ واضحٌ . فإذا تعذر على الشبه أن يكون علةً مع القياس ، فهل يصح علةً من دونه !؟ . من قال إنَّ تصحيح العلة يكون لذاتها من غير قياس !؟ .

إذن فالشبه . قولًا واحدًا . ليس بعلة ، ولا يمكن له أن يكون علة ، لا مع القياس ولا من دونه ؛ لا نظرًا ولا تطبيقًا . وما كان يمنعهم إذ رأوه علّةً أن يُعدّوه كذلك على الحقيقة ؛ ولا مناص إذ ذاك من أن يختلط بقياس العلة . بل ما كان يدفعهم إلى تصحيحه بمعياري القوة والضعف خلافًا لما تصحح به سواه من العلل لو كان علةً ، إذ ((المعتبر في قياس الشبه ليكون صحيحًا حصول المشابهة بين الشيئين)) ([٦٢]) فحسب ، فمتى قوي الشبه انعقد القياس ، وإلا فالقياس باطل .

وكما درج النحاة في معرض التعليل للحكم على نعت الشبه بالعلة ، درجوا كذلك على نعت بنيته بالقياس (قياس الشبه) تسمحًا ؛ لتشاكلها ببنية القياس (أصل . فرع . علاقة جامعة . حكم) . لكن التشاكل وحده لا يكفي للاصطلاح على الأشياء بغير نعتها الصحيح ولاسيما إذا كان الاصطلاح على حساب خصوصيتها ، فإذا لم يصح الشبه علةً فكيف يصحُّ قياسًا أو يُنسب إلى القياس ، ثم يُعدُّ ((كل شبهٍ قياسًا)) ([٦٣]) !؟ ، فـ((إنَّ العلة ما لم تتعين لا يصح القياس)) ([٦٤]) ، و((علة حكم الأصل غير موجودةٍ في الفرع)) ([٦٥]) !؟ فكيف صحَّ القياس مع الشبه ؛ إلا أن يكون شيئًا آخر غير القياس يشاكله راجعٌ إلى بنية الشبه نفسها . لكن ماذا عن مصطلح (الشبه) نفسه ، هل نال حظه من اللا مشاحة هو الآخر ؟. لا مناص من تحليل بنيته بعدّها مبعث التشاكل مع القياس .

وبتأملٍ دقيقٍ لبنية التشبيه في تطبيقات هذا القياس يُلاحظ أنها بنيةٌ آخذةٌ مانحةٌ ! ، حتى صار ((من القواعد المقررة (لديهم) أنَّ الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه)) ([٦٦]) . لكن متى صارت المشابهة كذلك تأخذ وتمنح (استعارة) ، والنحاة لا يرون وصفها علة .!؟. فإذا لم يكن ذلك بتأثير القياس والعلة فلا يكون بتأثير الشبه نفسه قطعًا ، فوظيفة الشبه . عند المشتغلين به . لا تعدو تقرير الحقائق وتوكيدها ، فالتشبيه كما نفهم أداة لتحكيم العقل وتوضيح الحقيقة ليس إلا ([٦٧]) . إلا أن يكون الشبه قد جاوز حدود الحقيقة ودخل بالاستعارة باحة المجاز ، وصار الفرع يمتثل حكم الأصل على سبيل التجوز لا الحقيقة والقياس ، وهو مكمن الإشكال ؛ فحينئذ لا يسمى شبهًا ، ولا يصح أن يسمى شبهًا ، إنما يسمى استعارةً ، ومن باب أولى أن تُنسب بنية قياسه إلى المجاز (استعارة : مجاز) لا إلى الحقيقة كما يفترض المصطلح (قياس الشبه) .

والذي يبدو إنَّ الذي سهّل على الدارسين اليوم عدّه قياسًا على الحقيقة ؛ عدّهم الشبه علةً ، مع ((أنَّ اثبات الشبه بمسلكٍ من مسالك العلة لا يخرجه عن كونه شبهًا)) ([٦٨]) . زد على أنَّ الاصطلاح على ما حسبوه علةً بـ(الشبه) ثم نسبته إلى القياس (قياس الشبه) أشكل عليهم مرةً أخرى نسبته إلى الحقيقة بدلًا عن المجاز والاستعارة ؛ وهو خلاف فهم النحاة له . فيكفي

أنهم لا يرون الشبه علة ، وإنما يُستعار للفرع حكم الأصل تجوزًا بعلاقة الشبه وإن دعوه قياسًا ، فـ((متى كانت الكلمة استعارةً كانت مجازًا مخصوصًا)) (٦٩) . وإنَّ نظرة فاحصةً لبنية التشبيه تثبت هذا الفهم عنهم ، إذ يُلاحظ عليها ما يأتي (٧٠) :

١ . أداة التشبيه محذوفةٌ حكمًا باطراد ، لا سبيل إلى إظهارها ولا عبرة من تأوّلها (تشبيه بليغ) (٧١) .

٢ . المشبه به محذوفٌ حكمًا باطراد ومُتأوّلٌ ، لا سبيل إلى ذكره ولا عبرة من ذكره في الكلام (استعارة) (٧٢)

٣. لم يُذكر من أطراف التشبيه إلا المشبه بضميمة حكمه المُستعار (استعارة) (٧٣) .

وهذه هي بنية الاستعارة بعينها بحذافيرها وليست بنية الشبه !. والفرق بينهما عمليًّا هو الفرق عينه بين الحقية والمجاز (التشبيه : حقيقة ـ الاستعارة : مجاز) . ماذا لو حملنا بنية التشبيه في هذه الأمثلة على توجيه الاستعارة ؛ وهي تشبيه (بليغ) بدلًا عن إلباسها ثوب الحقيقة والقياس ؟ . ألا يكون ذلك أليق بالمقام وأنسب للتوجيه ؟ . على الأقل لاعتبار ما يأتي :

١ . احتفاظ بنية (التشبيه : الاستعارة) بقياسيتها (بآليتها) ، لأن ((التشبيه والاستعارة والتمثيل .. أساليب تنتمي إلى أسرة واحدة هي أسرة القياس ، حيث نقيس في التشبيه المشبه على المشبه به ، وفي الاستعارة نقيس المستعار له على المستعار منه)) (٧٤) .

٢ . ما احتجنا إلى تصحيح علّةٍ مع الاستعارة ، ولغدت المشابهة مجرد علاقة تُبنى عليها الاستعارة ؛ إذ هي من أقوى علاقاتها (٧٥) .

٣ . اكساب الفرع حكم الأصل سيكون من طريق معقولٍ ومقبولٍ (الاستعارة) وبمسوغٍ قويٍّ (الشبه) بدل تكلّف نسبتها إلى قياسٍ مظنون وعلةٍ منهوكةٍ .

٤ . ما احتجنا لعد المجاز قياسًا بالمعنى الحرفي بذريعة الانتماء وصلة القربى ، وإن كان ((القياس كالمجاز)) (٧٦) . مثله نعم ، لكن ليس إياه ، فكلٌّ يحيل على جهته ، ولكلٍّ خصوصيته . ينبني المجاز على علاقةٍ تسوّغ استعارة حكم الأصل للفرع بقانون المجاز ؛ حين ينعقد القياس على علة توجب للفرع حكم الأصل بقانون القياس ؛ هذا لو تحققت علته ، فكيف وليس ثمت علة إلا الشبه ، واتضح أنها استعارةٌ وليست شبهًا !؟. فلا مسوغ لعدِّ المجاز قياسًا ، وإقامة القياس مقامه بدعوى القربى والانتماء ، على الأقل من جهة المفهوم ، فلست بصدد محاكمة المصطلحات أنفسها وهي ترزح في باحة اللامشاحة ، إنما الشأن في تصحيح مفاهيمها على النحو الذي وعاه نحاتنا القدامى ؛ والذي كان حاضرًا بلا شكٍ في تعاملهم مع تطبيقات ما

دعوه بقياس الشبه ، وإن دعوه كذلك جريًا على نعتهم الشبه بالعلة ، أو نعتهم الاستعارة بالشبه ؛ وإن كان أمرها أهون ؛ إذ ((الاستعارة ... من فروع التشبيه)) ([٧٧]) .

ويؤكد الدكتور تمام حسان على هذا الفهم وهو يشرح علاقة القياس بالمجاز ، إذ يقول : ((إنَّ القياس كالمجاز اللغوي بحاجة إلى علاقة تربط بين طرفيه ، إما أن تكون عقلية (كما في المجاز المرسل) أو تخييلية (كما في الاستعارة) . فالعلاقة العقلية في القياس قد تكون قياسية (مناسبة) العلة أو (اطراد) الحكم ، والعلاقة التخييلية إنما تكون هي (الشبه) بين المقيس والمقيس عليه)) ([٧٨]) . فإن صحَّ أنَّ الشبه مجرد علاقة في هذا المبنى باتفاق ، أفلا تصحُّ نسبة المبنى إلى الاستعارة !؟ . ثم إن كانت بنية المشابهة بنيةٌ استعارية (مجاز) ، فلماذا ندعوها شبهًا وننسبها إلى القياس !؟ . لا شك في أنَّ بنية ما أسموه بـ(قياس الشبه) بنية مجازية استعارية ، وإنَّ الاصطلاح على الاستعارة بالشبه . مع أنه من أبرز علاقاتها . يعد إشكالية أخرى ؛ حتى وإن كان القصد تسمية الكل بجزئه ، أو بما كان منه بسببٍ ، فليس كل شبهٍ ينتهي إلى استعارةٍ ، فضلًا عن أنَّ الشبه حقيقة ، والاستعارة مجاز ؛ ولا يصح بحال إلباس المجاز ثوب الحقيقة والاصطلاح عليه بمصطلحات الحقيقة (الشبه : قياس الشبه) .

ولا يكون بدعًا على الدرس النحوي نسبتنا بنية الشبه وقياسه إلى المجاز والاستعارة ، فليس (الحكم) . وهو مطلب هذا القياس . بدعًا على استعارة (الدلالة) و(الوظيفة) في تراكيب العربية ؛ إذ إنها من أميز خصائص العربية في باب الانزياح . فالألفاظ في حركةٍ تطوريةٍ دؤوب يستعير بعضها حكم بعض ، ودلالته ، ووظيفته ([٧٩]) .

وما زلنا نعتذر للنحاة بباحة اللا مشاحة ، ونلتمس وجهًا للمصطلح وقد تعادت عليه القرون ؛ وتواضعت عليه ابجديات الصنعة ؛ وصُنع في باحة اللا مشاحة ، وما كنا ننتظر من النحاة إبدالهم مصطلح (القياس) بـ(المجاز) بدلالته الحرفية اليوم فرقًا بين مفهوميهما ، فالمجاز مصطلحًا . كما يذهب الدكتور أحمد مطلوب . لم يستعمله النحاة بالمعنى الذي أصَّله عبد القاهر الجرجاني إلا في حدود المائة الرابعة . استعمله أبو عبيدة أول الأمر بمعنى (التفسير وما يُعبّر به عن معنى الآية) . ثم استعمله المبرد بعده بالمعنى نفسه ([٨٠]) ، ولم يجد النحاة بدًّا . على فترةٍ من الاصطلاح وباحةٍ من اللا مشاحة . من إطلاق (القياس) تسمحًا على ما ثبت أنها بنية مجازية ؛ تعميمًا للمصطلح على سائر الأنواع (قياس العلة ، قياس الطرد ، قياس الشبه) على حد تعميمهم مصطلح (الشبه) على ما بُني عليه من استعارة . عدا أنَّ تشاكل آلية المجاز بالقياس وطّأ لذلك وسوّغه . ومع أنَّهم لم يدّاولوا مصطلح المجاز أو الاستعارة أول الأمر بالمعنى الحرفي الذي أشاعه عبد القاهر الجرجاني لاحقًا ؛ فإنَّ مفاهيمها كانت حاضرةً حتى مع

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٦

الاصطلاح على تطبيقاتها بـ(القياس) . بل لا نعدم التصريح عنهم بنسبة الشبه إلى الاستعارة والمجاز من قبل أن تماز هذه المفاهيم بمصطلحاتها على يد عبد القاهر ، فمن ذلك تعليق أبي علي الفارسي على مشابهة (أفعل) للفعل ((لما اختص به (أفعل) بهذه المشابهات ... ... إذ قد حُمل في هذا الباب أشياء على الاتساع والمجاز)) (٨١) . وإذ صارت المصطلحات حقائق على مفاهيمها من بعد ؛ وجدنا من العلماء من يؤكد هذه النسبة ، فمن ذلك تعليق الرازي على جواز إقامة (إذ) و(إذا) إحداهما مقام الأخرى . وهو مذهب قطرب . قائلًا : ((وهذا الذي قاله قطرب كلام حسن ... ... وأقصى ما في الباب أن يقال : (إذ) حقيقة في المستقبل ، ولكن لِمَ لا يجوز استعماله في الماضي على سبيل المجاز لما بينه وبين كلمة (إذ) من المشابهة الشديدة)) (٨٢) ، ورأى في موضعٍ آخر أنه ((لما حصلت المشابهة من هذا الوجه لا جرم حصل سبب جعله مجازًا عنه)) (٨٣) . وواضحٌ أنه يعني بالمجاز في الموضعين الاستعارة . إذ مازها في موضعٍ ثالثٍ عن الحقيقة . مكنّيًا عنها بالمشابهة كالمعهود من طريقة النحاة . قائلًا : ((فهو بطريق المشابهة لا بطريق الحقيقة)) (٨٤) .

وإجمالًا لما سبق اتضح أنَّ النحاة كانوا يتسمّحون في اطلاق مصطلح (العلة) على العلة ؛ وعلى ما يشاكلها من علاقةٍ جامعةٍ تربط الفرع بالأصل ، مع اقرارهم بأنَّه ليس كل علاقةٍ علةٍ ، وأنَّ الشبه ليس بعلةٍ .

كذلك جاوزوا بمصطلح (الشبه) موضع الشبه ووجهه إلى الاستعارة المبنية عليه ، ربما من باب التعميم ، أو من باب تسمية الكل بجزئه أو ما كان بسببٍ منه ، إذ الشبه العلاقة الوحيدة لعقد هذا القياس الاستعاري .

وبنحوها تعميمهم مصطلح (القياس) على ما يشاكل القياس من مجاز واستعارة . وكان لا بدَّ مع تعميم هذه المصطلحات على أكثر من مفهوم من ميز مضامينها على النحو الذي فهمه النحاة منها ؛ مراعاةً للفروق القائمة بينها ، بعد أن بنى أكثر المحدثين تصورهم لمفاهيم هذه البنية على الدلالة الحرفية لمصطلحاتها .

المبحث الثالث : أسس التشبيه وضوابطه

من جهة التنظير النحوي يعد التشبيه النحوي ركنًا بالغ الأهمية في نظرية النحو العربي ، فحظّه من التنظير يوازي سائر أركانها الأخرى ؛ بالنظر إلى التداخل القائم بين أسسها المعتمدة (كالأصلية والفرعية ، والقوة والضعف ، والحمل والمقايسة ... وغيرها) . وقد بدأت المقولات النحوية الضابطة لإجراءات التشبيه تنساب مع بواكير البحث النحوي (٨٥) ، وصارت معتمدةً . ومنذ وقت مبكر . على أن تميز بين التشبيه بالقياس الخاطئ . كما رأينا . وبين التشبيه المنضبط

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2025 Volume :15 Issue : 6
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

(٨٦) كما سيأتي ، وقد ساهم علماء كل جيلٍ بسهم وافرٍ منها مراجعةً واستدراكًا وتصحيحًا ، ولا سيما مع بروز مذهبٍ ندٍّ (٨٧) ، حتى تنامت بين أيدي الدارسين وهم يحصون ثبتًا وافرًا منها (٨٨) ، ولا شك أنَّ هذه المقولات النحوية الضابطة تمثل خلاصة فلسفة النحاة في تفسير نزوح بعض عناصر اللغة عن أصل وضعها ، ومفارقتها قياس بابها ؛ بتعيين مسوغ الاستعارة (الشبه) ، وتأصيل حكم الفرع ، وضبط آلية التحول ، وتقنين إجراءات التشبيه ... كل ذلك بالمعيار الضابط .

وفيما يأتي عرضٌ موجزٌ لخلاصة النظر النحوي في المشابهة النحوية المستفادة من هذه المقولات الضابطة كما وردت عنهم بنصها إلا ما دعت الضرورة إلى إعادة صياغته بحسب الفهم عنهم ؛ وهي كثيرةٌ جدًا ؛ رأيت أن مردها بالجملة إلى عشرة ضوابط رئيسة ؛ ثم يتفرع عليها ما لا عدَّ له من الضوابط . أما الضوابط العشر الرئيسة الحاكمة لقواعد التشبيه فقد جاءت في مجموعتين .

المجموعة الأولى : ضوابط احترازية ، ومحلها من إجراءات المشابهة محل الشرط ، لا يمكن إمضاء المشابهة مالم يُتحرَّز بها . وعدتها إجمالًا أربعة ضوابط ؛ هي :

أ . أمثلة الشبه موارد ومشارب :

سبق الحديث . في المبحث الأول من هذه الدراسة . إلى أنَّ النحاة يميزون بين مثالين للشبه ، يرد أحدهما عن شبهٍ موهومٍ لأصلٍ غير صحيح وقياس غير متعيّنٍ ، اصطلحوا عليه . لأجل ذلك . بالقياس الخاطئ ، وعدوه من اللحن الذي لا يمكن التسامح فيه أو التعويل على موضع الشبه منه . ويرد الآخر عن قياس صحيح شرعنا للتو بسرد أول ضوابطه . وفيما يأتي تتميمٌ وبسطٌ لضوابطه الأُخر .

ب . لا مشابهة إلا حيث تتعذر علة الأصل في الفرع :

منطلق النحاة في ضبط قوانين النحو وتعيين أحكامه أساسان يتمم أحدهما الآخر (٨٩) ؛ ينصُّ أحدهما على إخضاع أيِّ عنصرٍ لغويٍ إلى مبدأ (الحمل : القياس) . وينص الآخر على أن تكون العلاقة المقررة أو المسوغ لمنح العناصر اللغوية أحكامها وفقًا لمبدأ الحمل واحدًا من ثلاثة أشياء : (العلة ، الطرد ، الشبه) .

وتقضي آلية الحمل ومسار نظامها بضبط قياس الباب أولًا بالعلة الجامعة لأمثلته ؛ فإن تعذرت (العلة) رُدّت شواردها بمسوغ (الاطراد) إن أمكن ؛ وإلا يُصار إلى علاقة (الشبه) لحمل العنصر الخارج عن قياس الباب على ما يشبهه من عناصر الأبواب الأخرى ، فتُحمل عليه . كذلك قال الرضي : ((وإنما يُحمل الشيء على الشيء إذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٦

كالمحمول عليه ، بل يشابهه من وجه ، فيلحق به لأجل تلك المشابهة ، وإن لم تثبت العلة في المحمول ، كحمل (إنَّ) على الفعل المتعدي ، وإن لم يكن في (إنَّ) العلة المقتضية للرفع والنصب كما كانت في المتعدي)) ([٩٠]) ، ويُفهم من كلامه أمران :

١ . لا مشابهة إلا حيث تتعذر علة حكم الأصل في الفرع ، فقياس الشبه لا بدَّ من أن يكون تالٍ لقياس العلة نظرًا وتطبيقًا ؛ وجودًا ورتبةً ، لأنَّ جمع أمثلة الباب على قياسٍ واحدٍ مقدمٌ على تتبع شوارده والخارج على قياسه . فليس يصح عقلًا الحكم على العنصر اللغوي بالخروج على قياس الباب ؛ ما لم يتعين قياسه ابتداءً ، وهو متأيِّدٌ بالواقع المعاين لتطبيقات الأقيسة وتقرير أحكامها ، فما من شكٍ في أنَّ تطبيقات المشابهة ((تظهر بصورة جلية في المسائل التي انحرفت عن القياس)) ([٩١]) . يُقرر قياس الباب بالعلة ابتداءً ، ثم تُتلمس شوارده بالشبه مع تعذر العلة ، ولا يمكن العكس ، ومن ثمَّ عدّوا قياس (مصيبة) على (صحيفة) قياسًا خاطئًا ؛ إذ لا مسوغ يدعوهم إلى تفعيل مبدأ المشابهة مع وجودة العلة وتحقق قياسها ، وقياسها (مصاوب) لا (مصائب) على ما تقرر .

٢ . إنَّ وجه الشبه يُلتمس . بعد تعذر العلة . في كل سمةٍ مائزةٍ لفظيةٍ أو معنويةٍ إلا في العلة التي أوجبت الحكم للأصل ؛ وإلا صار القياس معها قياس علة ، ولا مزية إذ ذاك ولا مائز لأحد النوعين على الآخر ، في تأكيد صارخ على أنَّ الشبه ليس بعلة ، على الرغم من أنّه يخول الفرع حكم الأصل ، ولا غرو فهو ((مذهب مطرد في كلامهم ولغاتهم فاشٍ في محاوراتهم ومخاطباتهم ، أن يحملوا الشيء على حكم نظيره ؛ لقرب ما بينهما ، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم)) ([٩٢]) ، وليس هو من مبتدعات النحاة على العرب .

ج . (المشابهة : المماثلة) شرط القياس :

يلزم من مبدأ الحمل أن يكون في الفرع شيءٌ من الأصل جامعٌ له بالأصل ، وهو مبدأ عام في القياس ، ومسوغٌ لحمله عليه في الحكم ، ولا يعدو أن يكون الجامع واحدًا من شيئين كما تقدم : فإما أن يشتمل الفرع على علة حكم الأصل ؛ فيُحمل عليه لأجل تلك العلة . أو أن يكون فيه شبهٌ بالأصل إن فاتته علته ، فـ(إنما يُحمل الشيء على الشيء إذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة كالمحمول عليه ، بل يشابهه من وجهٍ ، فيلحق به لأجل تلك المشابهة) ([٩٣]) كما تقدم من قول الرضي ، ويكفي في ((قياس الشبه ليكون صحيحًا حصول المشابهة بين الشيئين)) ([٩٤]) ، لـ((أدنى تناسب بينهما)) ([٩٥]) ، فهي إذن مماثلة جزئية (أدنى تناسب) لا مطلقة ؛ مقيدةٌ بموضع الشبه . لكنها مع هذا القيد يتسع أفقها بسعة الوجوه المحتملة لحمل الفرع على الأصل ، فإن عُفي الفرع من علة الاصل اشتراطًا ، ((حملًا للشبيه على الشبيه ، وإن لم تكن العلة

موجودةٌ فيه)) ([٩٦]) ؛ فقد عُفي من جنسه ونوعه اتساعًا ، فأمكن حمله عليه ((وإن كان ليس مثله)) ([٩٧]) جنسًا ولا نوعًا . بل أمكن حمله عليه وإن كان على الضد من معناه ، فقد عُفي من دلالته كذلك ، فدونك ((عادتهم تشبيه أحد الضدين بالآخر في الحكم)) ([٩٨]) ، فحملوا (لا) النافية للجنس على (إنَّ) ([٩٩]) في العمل ، كما حملوا (رضي) على (سخط) في التعدية ([١٠٠]) وهن أضدادٌ في المعنى .

ولا يفهم من سعة الوجوه المسموح بها لأدنى مناسبةِ شبهٍ أن تقع المشابهة كيفما اتفق ، فإنما هي المشابهة الفعلية لا غير ، مسموعٌ عن العرب مثالها ؛ وسيأتي . فـ((ليس بلازمٍ أن يُعطى الشيء حكم ما هو في معناه)) ([١٠١]) لمجرد تشابه المعاني . كما لا يلزم أن يُعطى حكم ما هو في صورته لمجرد شبه الصورة . وعلى وفق شرطها مازوا بين أمثلة الشبه الصحيح المنضبط بمماثلةٍ حقيقيةٍ فحملوا عليه (قياس الشبه) . وبين الشبه الموهوم المبني على مماثلةٍ صوريةٍ فردّوه (القياس الخاطئ) .

وكون المماثلة (الجزئية) شرطًا في انعقاد القياس ؛ فهي شرطٌ في اطراد الحكم ؛ فإن ضعف الشبه ضعف الحكم ([١٠٢]) ، وإن زال الشبه بطل القياس وزال الحكم ([١٠٣]) ، وهما ضابطان ساندان لشرط المماثلة واطراد الحكم ؛ وسيأتي .

د . المشابهة موقوفة على السماع :

وكون المشابهة الحقيقية شرط القياس ؛ فقد وكلوا أمرها إلى السماع ، ولم يُؤثر عن أحدٍ خرق إجماع النحاة المنعقد على وقوع الشبه بين عناصر اللغة ، والتسليم بأنه ((عادة للعرب مألوفة ، وسنّةٌ مسلوكةٌ)) ([١٠٤]) ؛ غير ابن مضاء الذي ذهب إلى ((أنهم لا يقيسون الشيء ويحكمون عليه بحكمه إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودةٌ في الفرع)) ([١٠٥]) ، وانصبَّ رفضهُ هذا النوع من القياس على أساسين ([١٠٦]) : أحدهما : عقلي ؛ إذ المشابهة غير مكتملة بين المقيس والمقيس عليه . والآخر ؛ لغوي وهو إنكار أن يكون هذا مما له صلة بنطق العرب ، وأنَّ العرب أرادت ذلك ، فـ((إنما هو شيءٌ رآه وعلل به)) ([١٠٧]) .

أما كون (الشبه) و(العلة) لا يتساويان في إثبات الحكم . وهو أحد مكمني الاعتراض . فلا أقل من أنهما يتفقان في تسويغه من جهة الحدس وغلبة الظن ([١٠٨]) المُنتخِب لسائر العلل القياسية التي يسلَّم بها ابن مضاء نفسه ، فـ((قياس العلة إنما جاز التمسك به لأنه يوجب غلبة الظن ، وهذا القياس (الشبه) يوجب غلبة الظن فجاز التمسك به)) ([١٠٩]) .

وأما كونهم ((لا يقيسون الشيء ويحكمون عليه بحكمه)) ([١١٠]) لمجرد الشبه ، و(إنما هو شيءٌ رآه وعلل به) ([١١١]) . وهو الأساس الآخر للاعتراض . فيُفهم منه أنَّ سيبويه والنحاة غير

متهمين في النقل عن العرب ، إنما في الفهم عنهم ، ولأجل ذلك طالبهم ابن مضاء بتصحيح الشبه علةً للحكم وبالنص عن العرب حصرًا ، قاصدًا تعنتهم ؛ إذ إنه لا يرى الشبه علةً أساسًا ، وقاطعًا بعجزهم ؛ إذ إنَّ العرب لم تنص على سائر عللها التي سلَّم بها ابن مضاء نفسه !.

والحق إنَّ العرب لم تنص على وصفٍ أو علةٍ كما نصَّت على الشبه ، ذلك ((أنَّ العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن ، وإنه منها على أقوى بال)) (١١٢) . سواءٌ أكان نصًا منهم عليه ، أو إيماءً منهم إليه . فقد حكى أبو عمرو بن العلاء عن بعض أعراب اليمن قوله : ((فلان لَغُوب ، جاءته كتابي فاحتقرها !. فقلت له : أتقول : جاءته كتابي !؟ . قال : أليس بصحيفة ! ... ... وقد عَلَّه)) (١١٣) ناصًّا عليه (١١٤) . ولو أعدنا النظر في أمثلة القياس الخاطئ نفسه . على ما بُني عليه من وهمٍ . لما خالجنا شكٌ أنَّ العرب قصدته وأومأت إليه إذ حملت أحد الشبيهين على صورة الآخر . فلم يفتئت النحاة على العرب ، وما زلوا يتحدثون عن اللغة من واقع اللغة نفسها وليس بمنأىً عنها .

ومما يقطع بأنَّ المشابهة حبيسة السماع مثالًا وقانونًا ، ولم تبتكره قرائح النحاة أن تجد بعض قبائل العرب تصنع قاموسها الخاص في القياس من مادته ، فـ((إنَّ ناسًا من العرب يُوثق بعربيتهم وهم بنو سُليم يجعلون باب (قلتُ) أجمع مثل (ظننتُ))) (١١٥) . وليس ببعيدٍ حمل أهل الحجاز (ما) على (ليس) في العمل . فـ((بنو تميم يجرونها مجرى (إما) و (هل) . أي لا يعملونها في شيءٍ ، وهو القياس ، لأنه ليس بفعلٍ ، وليس (ما) كـ (ليس) ولا يكون فيها إضمار . وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ(ليس) إذا كان معناها كمعناها)) (١١٦) . وكان سيبويه وقّافًا على المسموع في أمثلة الشبه كما ترى ، شديد التذكير بما صحَّ نقله عن العرب (١١٧) . قال الشيخ محمد محيي الدين بن عبد الحميد : ((إنه يكون قياسًا لو أننا نحن الذين قضينا لهذه الحروف بهذا العمل لوجود هذا الشبه ، ولكن الأمر على غير هذا ، والذي حدث هو أننا استقرأنا كلام العرب فوجدناه من لسانهم أنهم يرفعون الاسم وينصبون الخبر بها كما يفعلون مع (ليس) ، فتلمسنا لذلك سببًا ، فوجدناه على ما قد أخبرناك)) (١١٨) .

ويتأكّد أثر السماع في باب التشبيه مرتين ؛ مرة لغياب القياس كما تقدم ، فـ ((عدم القياسية في باب المصادر وجمع التكسير . مثلًا . أظهرها بشكل بارز (يعني المشابهة) وجعلهما ميدانًا خصبًا لها)) (١١٩) ، ولا شك أنَّ البحث عن شبيهٍ لشارد الباب خارج الباب إعمالٌ لقانون السماع مرةً أخرى ، على الأقل لأنهم يرون الخارج عن قياس الباب من شواذ الباب . قال سيبويه : ((هذا باب ما شذَّ من المضاعف فشُبِّه بباب أقمت ، وليس بمتلئبٍ)) (١٢٠) .

ومرة لاشتراطهم الاستعمال الفعلي للمسموع خاضعًا لقياس آخر وممتثلًا حكمًا آخر غير قياس بابه وحكمه ؛ وإلا فمجرد الشبه لا يكون مسوغًا لحمل الشبيهين أحدهما على حكم الآخر حتى يقع في استعمال العرب ، فـ((ليس كل شبهٍ بين شيئين يوجب لأحدهما حكمًا هو في الأصل للآخر)) (١٢١) ، ((قد يجري عليه حكمه)) (١٢٢) ، وقد لا يجري ، فـ((ما من شيءٍ إلا وهو يشبه شيئًا آخر ، ثم لا يُعطى حكمه)) (١٢٣) . قال الدكتور الجواري : ((ولو كان مطلق شبه الفعل سببًا للمنع من الصرف ؛ لوجب أن تمنع منه الأسماء المشتقة من الفعل ، كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر ، فهي قريبة الصلة من حيث اللفظ ، ومن حيث المعنى ، ومن حيث الاستعمال)) (١٢٤) .

وقطعًا بسماعية الظاهرة ، واعتصامًا بالاشتراط الآنف ؛ يحمل الكسائي . في مناظرته سيبويه . الظرف (إذا) على حكم الفعل من قولك : (قد كنت أظن أنَّ العقرب أشدُ لسعةً من الزنبور ، فإذا هو إيَّاها) مسموعًا نحوه عن أعراب الحُطمة (١٢٥) . ومن المنطق نفسه والاشتراط عينه يرد سيبويه مذهبه قائلًا : ((أما عرب بلدنا فلا تعرف إلا : هو هي)) (١٢٦) .

المجموعة الثانية : ضوابط إجرائية ، وهي التي يتكأ عليها النحاة في ضبط إجراءات الشبه وتسويغ منح الفرع حكم الأصل ، وجملتها ستة ضوابط ؛ هي :

أ . التشبيه كد المتأوّل :

لم يكن القياس اعتمادًا على مسوّغ الشبه ديدن سيبويه وحده ، ولا كان بدعًا على النحاة حتى يُقال : ((ما الذي سوّغ لسيبويه ... إنما هو شيءٌ رآه وعلل به)) (١٢٧) ؛ فقد سبق الخليل إلى القول : ((إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها ... واعتللت أنا بما عندي أنَّه علةٌ لما عللته)) (١٢٨) .

ولا ادّعى أنَّ العرب نصَّت على علته حتى يُقال : ((وليس مما رواه عن العرب)) (١٢٩) . إنما نصَّ على أنَّ قياسه مبنيٌّ على قاعدة من السماع ، وإنَّ منطقة اجتهاده تبدأ من حيث يفرغ من ملاحظة المطّرد من الظواهر فيه ؛ إذ يقول : ((فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ، ثم فسّر)) (١٣٠) ، و((لو أنَّ هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يُلتفت إليه)) (١٣١) . وفَهِم النحاة عنه أنَّ ((الصنعة إنما أُسست على السماع ، فيجب أن يُوقف فيها حيث وقفت العرب ثم يعلل ، ولا يقيس إلا على ما فُهم من العرب فيه الاطّراد)) (١٣٢) ، ((لأنَّ هذه العلل إنما تستخرج من المسموعات بعد اطّرادها في الاستعمال)) (١٣٣) ، وعلى هذا فالمشابهة ظاهرةٌ يسهم في رسم ملامحها عمليًّا طرفان : سجية العرب ، وحدس النحاة . فإذا كان خرق قانون الباب وقياسه (خرق الاطّراد) مؤذنًا بوقوع المشابهة في كلامهم ؛ فإنَّ الذي يعيِّن جهة وقوعها

حدس المتأوّل فحسب ، وقد قال المبرد صراحة : ((وإنما يشبهُ من حيث تشبّهُ به)) (١٣٤) . قطعًا منه بأنَّ سجية المشابهة لا بدَّ لها من أن تنبعث من حدس المتأوّل مرة أخرى مساهمةً في إمضائها ، ذاك أنَّ مزية الشبه النحوي تكمن في أنَّ جهة المشبَّه به متأوّلة ؛ وليست على النحو الذي نجده مع أمثلة الشبه البلاغي ، بل غير مقطوعٍ بها أحيانًا حتى مع الاجتهاد في تعيينها ؛ إذ تترشح أكثر من جهة للحمل عليها كما سيأتي ، ولا مناص . مع وقوعها في دائرة الاجتهاد . من تخمينها ، وهنا يفرض مصطلح الـ(تشبيه : تفعيل) نفسه . الذي زهد فيه الدارسون (١٣٥) . رديفًا فاعلًا لمصطلحي (الشبه والمشابهة) في احتساب سهم المتأول في تخمينها ، وتوجيه موضعها ، والمساهمة في إمضائها ؛ إذ لم يبقَ ما يثبت وقوعها في كلامهم إلا تأوّل وقوعها حدسًا ، وتصحيحها مقاربةً ، وتوجيهها قياسًا ، وفقًا للخطوات الآتية :

١ . التنبؤ بحالة الشبه بملاحظة حيدة العنصر اللغوي عن قياس بابه ، وامتثاله حكمًا مغايرًا لمائز سمات أمته .

٢ . تصحيح قياسه بتعيين مورده ، فربما انعقد القياس على شبهٍ متوهمٍ .

٣ . تأوّل الجهة التي خرج إليها بحمله على أقرب شبيه مماز بالحكم الذي صار إليه .

٤ . تعيين وجه الشبه ومسوغه بعد تخمين جهة مشابهته ، فضلًا عن تحديد قوة شبهه به .

٥ . تفسير حالة الشبه وتوجيهها بعقد قياسٍ مفترضٍ . أنجزته سجية المتكلم آنفًا . وفقًا لضوابط احترازية وإجرائية تسوغ الحمل وتصححه .

ولا فائدة تُرجى بعد هذا في أن يُماز بين التشبيهين النحوي والبلاغي من جهة الاصطلاح على موضعه نحويًّا بـ(الشبه والمشابهة) دون (التشبيه) كما هو الشائع من الدراسات النحوية المعاصرة ؛ والاصطلاح على مثاله بلاغيًّا بـ(التشبيه) ؛ إذ يتحاشون استعمال الأخير دفعًا للتشاكل ؛ حتى صارت كل صيغةٍ منها علمًا على نوعه في الفنين على تكلّف ؛ ومع كون (التشبيه) مصطلح أصيل في استعمالات النحاة أنفسهم ؛ ودونك حديثهم ، فلا يدفع تداوله أن صار من متبنيات علم البلاغة لاحقًا ، فتلك إمارة تأثر اللاحق بالسابق ، وهي مسألة حتمية مفروغٌ منها ، سيجري التنبيه على مواضعها ، وما كنا نرجو مع اتفاقهما على المبدأ (المشابهة) أن يختلفا في سائر المصطلحات الدالة عليه ومن كل وجه .

بقي أن نعرف أنَّ التشبيه إن كان لا بد له من أن ينبعث من حالة اجتهاد تسهم في تخمين أطرافه وتمضي قياسه ؛ فإنَّ سهمه من حالة الاجتهاد محكومٌ بثلاثة أشياء :

١ . عبقرية المجتهد (سلبًا وإيجابًا) :

فربما دُفع الشبه المقرر بشبهٍ أقرب منه ؛ عملًا بالضابط الناص على (حمل الفرع على أقرب شبيه) (١٣٦) . فـ((إنما يلحق بأقواهما وأكثرهما شبهًا)) (١٣٧) ، ففي نحو إضافة (حيث) إلى الجمل حملها بعضهم على (إذ) ، ((لأنها . كما يرى ابن الوراق . ضارعت (إذ) بسبب أنها مبهمة في المكان كإبهام (إذ) في الزمن الماضي ، فكما وجب أن تُضاف (إذ) إلى الجمل ؛ أوجبوا إضافة (حيث) إليها ، للشبه الذي بينهما والمضارعة)) (١٣٨) ، و((منهم من شبهها بالغايات فضمّها كـ(قبل) و(بعد) ، ووجه الشبه بينهما حق (حيث) من جهة أنها ظرفٌ أن تضاف إلى المفرد كغيرها من ظروف الأمكنة ، نحو : أمامك وقدامك ونحوها ، فلما أُضيفت إلى الجملة صارت إضافتها كلا إضافة ، فأشبهت (قبل) و(بعد) في قطعهما عن الإضافة ، إلا أنَّ الحركة في (حيث) لالتقاء الساكنين ، وفي (قبل) و(بعد) للبناء)) (١٣٩) .

وربما دُفع قياس الشبه بآخر أقوى منه ؛ عملًا بمقتضى المبدأ الآنف الذكر (أقرب شبيه) والضابط الناص على أنَّ ((الشبه الذي يرد إلى الأصل أولى من الشبه الذي لا يرد إلى الأصل)) (١٤٠) ؛ فلا شبه أمثل للشيء من الرجوع به إلى قياس بابه ، وحمله على جمهور أمته . وعلى ذلك رد الرضي تشبيههم كل مرفوع بالفاعل ، فقال : ((وكذا نقول : إنَّ الحال والتمييز والمستثنى والمنصوب مشابهة للمفعول لكونها فضلات . وأما من قال . وهو الحق . : إنَّ الرفع علامة العُمد ؛ فاعلةً كانت أو لا ، والنصب علامة الفضلات ؛ مفعولةً كانت أو لا ؛ فلا يحتاج إلى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل)) (١٤١) .

٢ . عصر المجتهد :

وهو امتدادٌ أكيد لسالفه ؛ وينماز عنه بسعة النظر النحوي ولا سيما مع تراكم عصور الاجتهاد ؛ مما يتيح للمجتهد المتأخر . مع اتساع مصادر البحث وتقدم النظر فيه . إمكان البحث عن وجوه شبه جديدة . لقياسٍ تقرر آنفًا . عاضدةٌ لسالفتها أو أقرب منها ، مع إمكان تصحيح الضوابط الحاكمة لإجراءات التشبيه أو الاستدراك عليها ، فضلًا عن إمكان الترجيح بين الأقيسة المتراكمة للعصور المتقدمة كما رأينا ؛ والدارسون يقطعون بأن قياس الشبه ليس واحدًا في عصر الخليل عنه في العصور اللاحقة أو السابقة (١٤٢) ، فلم يقصد الخليل من حمل (إنَّ) وأخواتها في العمل على الأفعال المتعدية إلا مطلق الشبه (١٤٣) . ثم جاء المبرد بعد عقودٍ من الزمن ليفصِّل ما أُجمل آنفًا بأنها ((إنما أشبهتها ؛ لأنها : لا تقع إلا على الأسماء ، وفيها المعاني من الترجي ، والتمني)) (١٤٤) ، ثم بلغ الاستقصاء مداه لدى أبي البركات الأنباري لاحقًا ؛ لتصل لديه إلى خمسة وجوهٍ من الشبه ، وهي : كونها ((مبنية على الفتح ؛ كما أنَّ الفعل الماضي مبني على

الفتح ... وأنها على ثلاثة أحرفٍ ؛ كما أنَّ الفعل على ثلاثة أحرفٍ ... ... وأنها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل ، نحو (إنني ، وكأنني ، ولكنني))) ([١٤٥]) .

٣ . مذهبه النحوي :

مذاهب النحو تفتح نافذةً أخرى للاجتهاد في مسائل الشبه ([١٤٦]) ، فالعالم بين أن يدلي بما يراه صوابًا في توجيه المسألة على نحو ما سبق ؛ واجتهاده مرهون . بعد اثبات صحته . بما يتهيأ له من أنصار ، حتى يصير رأيه رأي الجماعة . وبين أن ينضوي تحت عباءة المذهب ويسلِّم بما اجتمعت عليه كلمة المذهب ؛ ولا مناص حينئذ من أن يخالف اجتهادات المذاهب الأخرى في توجيه المسألة ، والأمر بيِّنٌ في المسألة الزنبورية (أما عرب بلدنا فلا تعرف إلا : هو هي) ، ((وأصحاب سيبويه إلى هذه الغاية لا خلاف بينهم أنَّ الجواب كما قال سيبويه)) ([١٤٧]) .

أما في مسألة (عامل الرفع في المضارع) ((فذهب البصريون إلى أنَّه يرتفع لقيامه مقام الاسم ، وهو عامل معنوي لا لفظي ، فأشبه الابتداء ، وكما أنَّ الابتداء يوجب الرفع ، فكذلك ما أشبهه ... ... وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنَّه يرتفع بالزوائد التي في أوله ، وهو قول الكسائي . وذهب الفراء إلى أنه يرتفع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة)) ([١٤٨]) .

ب . توالد الشبه يفضي إلى تداول الحكم :

عيَّن النحاة للشبه (الصحيح) مسلكًا آخر غير الشبه المباشر ؛ وهو الشبه بالوساطة يحذوهم في ذلك الضابط الناص على أنَّ ((مشابه المشابه ... مشابه)) ([١٤٩]) . فـ ((اسم الفاعل . مثلًا . ... فرعٌ على الفعل في العمل ، وصيغة المبالغة فرعٌ عليه ، فهي فرع الفرع في العمل على الفعل)) ([١٥٠]) . وبنحوها عمل (لا) النافية للجنس عمل (إنَّ) وأخواتها ، فـ((هذه الأحرف (النواسخ) إنما عملت لشبه الفعل ... ... من عدة وجوه)) ([١٥١]) ، ثم منحت ما أخذت بالشبه لما يشبهها ، فـ (((لا) استحقت عمل (إنَّ) لمشابهتها لها من وجهين)) ([١٥٢]) ، فهي ((مشبّهةٌ بالمشبّهةِ)) ([١٥٣]) .

كذلك ((دخول لام الابتداء (على الماضي) في نحو : إنَّ زيدًا لقد قام ؛ وذلك لأن الأصل دخولها على الاسم ، نحو : إنَّ زيدًا لقائمٌ ، وإنما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم ، نحو ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ [النحل : من الآية ١٢٤] ، فإذا قرب الماضي من الحال أشبه المضارع الذي هو شبيه بالاسم ؛ فجاز دخولها عليه)) ([١٥٤]) .

وسمّى ابن جني هذا المسلك من التشبيه بـ(حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أُعطي الأول ذلك الحكم) ([١٥٥]) ، ورأى ((أنَّ هذا الباب طريقه الشبه اللفظي)) ([١٥٦]) ، لأنه

حسر استقراء أمثلته بالمستوى الصرفي فحسب ، والأمثلة السالفة دليل استدراكنا عليه بأنه واقعٌ ضمن المستوى النحوي كذلك ، وأنه لا مزية لشبه اللفظ على شبه المعنى فيه .

وسمّاه الدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب بـ(الشبه بالواسطة) ، إذ ((يكون المشبّه واسطةً بينه وبين المشبّه به)) (١٥٧) ، واحترز فيه قائلًا : ((فكأنَّ المشبه ينتقل إلى مشبه به)) (١٥٨) . بل هو كذلك ، فكما اتفق للأصل فرعٌ يشبهه ، فكذلك يقع للفرع الوسيط شبهٌ آخر مع فرعٍ آخر ، فما من شيءٍ إلا وهو يشبه شيئًا آخر . كما تقدم في (ضابط السماع) . من غير الجهة التي سوَّغت حمله على أصله . فالوسيط يعد أصلًا في ركن القياس لفرعٍ آخر يشبهه ، لكنه لا يشبه الأصل الذي حُمل عليه الوسيط بالضرورة وإن امتثل حكمه .

واعتمد ابن جني في تعيينه هذا المسلك من المشابهة على جانبين دلَّ عليهما في عنونته بابه ؛ فأحدهما : تداول الحكم بين أكثر من مشابهٍ مع ثبوته ؛ المدلُّ عليه بقوله : (حمل الشيء على الشيء ... ذلك الحكم) . والآخر : توالد الشبه بين الفروع مع تغيِّر وجوهه ؛ المدلُّ عليه بقوله : (من غير الوجه الذي أُعطي الأول ذلك الحكم) . وكان ينصُّ صراحةً في ثناياه بعد تأمل وجوه الشبه فيه بين الفروع أنَّ ((هذه علة غير الأولى)) (١٥٩) .

إذن فتعيين هذا المسلك يقوم على ركيزتين (اتحاد الحكم ، وتغير وجوه الشبه) ، فإذا كان اتحاد الفروع مع الأصل في الحكم إمارةٌ على تفرعها عليه وتقريرٌ للشبه بالوساطة ؛ فإنَّ الوسيط يعد سرة هذا المسلك ، والباعث على تداول الحكم بينها . إذ لو اتحد الثلاثة في وجوه الشبه . على استحالته . لصار شبهًا مباشرًا لا مدخل ولا معنى للوساطة فيه .

أما موضوعية هذا المسلك ؛ فيخالج النفس للوهلة الأولى شعورٌ بأنه مسلك مُتكلَّف ، وأنه سيشكِّل الخاصرة الرخوة في نظرية التشبيه ، فالشبه المباشر . وهو أقرب للتصور ، والأقرب إلى واقع اللغة . وجدنا من يشكك في موضوعيته من العلماء ، زد على أنَّ ((قياس الشبه (نفسه) معمولٌ به عند أكثر العلماء)) (١٦٠) وليس كلهم ، فكيف والشبه هنا يتعكّز على الوسيط !؟ .

لكن منطلق النحاة في تقرير هذا المسلك يجلِّي هذا الهاجس ؛ إذ ينطلقون فيه من تصور أنَّ الفرع إذ يمتثل حكم الأصل بمسوغ الشبه ؛ فسيتكفل طول العهد مع كثرة الاستعمال أن يصير ذا الحكم سمةً مائزةً فيه ، وهو مبدأ عام في التحول نبّه ابن جني عليه في حديثه عن تصور لحاق المجاز (وهو فرع) بالحقيقة (وهي أصل) مع طول العهد وكثرة الاستعمال ، حتى يكاد لا يُفرق فيه . مع طول العهد . بين الحقيقة والمجاز ، ((فإنَّ أكثر اللغة مع تأمله مجاز)) (١٦١) .

ولا يخفى أنَّ جل أمثلة الشبه ذات أصول قديمة ، لا يُعرف على وجه الدقة اللهجة التي انتجتها والمرحلة التأريخية التي شهدت تحولها . وإلى نحوه أشار أبو البركات الانباري في حديثه عن

استحقاق الفعل المضارع للإعراب ، ((وذلك أنَّ الفعل إذا ثبت له المشابهة بالاسم في موضعٍ ، واستحق الاعراب بتلك المشابهة ، لم يُشترط ذلك في كل موضعٍ ، ألا ترى أنَّ الفعل المضارع يكون معربًا بعد حروف النصب ؛ نحو (لن تقومَ) وبعد حروف الجزم ؛ نحو (لم يقمْ) وإن لم يحسن أن يقع موقع الأسماء)) (١٦٢) ، وكأنَّ الإعراب صار حقيقةً فيه بعد استعارته من الأسماء . فلا يحتاج الى شبهٍ بعدُ .

ج . الشبه مماثلة جزئية :

استند النحاة في ضبط وجوه الشبه على معياري الكم والنوع . أما النوع ؛ فضبطوا به موضوع الشبه ، ولم يلبثوا عنده طويلًا ؛ فلا جديد في أنَّ ((التشبيه يكون للفظ ، وللتصرف ، وللمعنى)) (١٦٣) . وأما الكم ؛ فانصبَّ جل تركيزهم عليه ؛ بوصفه ركن القياس الأهم ومسوغه ، ذلك أنّهم لا بدَّ من أن ينطلقوا من كم الوجوه المسموح بها في عقد أقيستهم ، وهو مبدأ عام في التشبيهين النحوي والبلاغي (١٦٤) ، وكان لا بدَّ لضبط وجوه الشبه من ضبط حديه الأعلى والأدنى بضابطين حاصرين ؛ ينصُّ أحدهما على أنَّ ((الشيء لا يشبَّه بنفسه)) (١٦٥) ، فـ((تشبيه الشيء بالشيء لا يقتضي وقوع المشابهة بينهما من كل الوجوه)) (١٦٦) ، إذ الشبه مماثلة جزئية لا مطلقة ، فـ((ما من شيءٍ يشبه شيئًا من وجهٍ إلا ويفارقه من وجهٍ آخر)) (١٦٧) . بل ((لا بد أن يفارقه من جهاتٍ أخرى ، ولولا تلك المفارقة لكان إيَّاه)) (١٦٨) نفسه ، والشيء لا يشبَّه بنفسه . فعبروا عن المماثلة المطلقة المحظورة بمشابهة الشيء لنفسه ، ويتحقق دفعها بأن ((لا يشبَّه بنفسه (عينه) ولا بغيره من كل الجهات)) (١٦٩) ، وأيُ فائدةٍ تُرجى من تشبيه الشيء بنفسه عينه ؛ لتُرجى في تشبيهه بغيره . على استحالته . من كل وجهٍ !؟ . الاعتبار واحدٌ ولا بدَّ من المفارقة ، و((لم تكن المفارقة قادحةً في الشبه)) (١٧٠) ، بل هي قيد على نسبة التماثل ، لئلا يُتَوهّم أنَّ الشبه بين الفرع والأصل قد يصل ((إلى درجة التماثل)) (١٧١) !. فإذا كانت المشابهة المطلقة مستحيلة ؛ فـ((المشابهة من بعض الوجوه لا تقتضي المماثلة)) (١٧٢) ولا بد ؛ وإنما ضابط المماثلة النسبة لا الاطلاق . وإذا صار حتما أنَّ ((المشبّه بالشيء ليس هو ذلك الشيء بعينه)) (١٧٣) من كل وجهٍ ، فكذلك سمات الوجه الواحد . لا مماثلة مطلقة من كل وجهٍ ، ولا في كل سمةٍ من سمات الوجه الواحد .

وإذا كان سيبويه يرى في ضابط المفارقة مسوغًا للحمل على الشبيه (١٧٤) ؛ فالمبرد يعده حدًا للتشبيه ، فـ((إنَّ للتشبيه حدًا ، لأنَّ الأشياء تتشابه من وجوه وتباين من وجوه ، فإنما يُنظر إلى التشبيه من أين وقع)) (١٧٥) . يشبهه ((من حيث يشبهه ، ويفارقه من حيث يفارقه)) (١٧٦).

وينبني على هذا أنَّ الفرع لم يخلص بالشبه لمجاراة الأصل في سائر صفاته ولا ماثله من كل وجه ، ((فإن أُعطي بعض أحكامه ؛ فللشبه الذي بينهما ، وإن منعه فلما فاته من تكامل الشبه)) ((١٧٧)) ، وهو مؤذنٌ بزوال تمكنه من حكم البابين ؛ ما كان عليه ، وما صار إليه . وذان ضابطان سنفي بشرحهما تباعًا (ضعف الفرع في مقابل قوته) .

وينصُّ الضابط الآخر على أنَّ ((مشابهةَ شيءٍ لشيءٍ لفظًا لا تقتضي مشابهته له معنىً)) ((١٧٨)) في الحد الأدنى ؛ فالعرب ((كثيرًا ما يعملون الشيء عمل الشيء إذا أشبهه في اللفظ ؛ وإن لم يكن مثله في المعنى)) ((١٧٩)) ، وعلى هذا فـ((قد يُعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه ، أو في لفظه)) ((١٨٠)) كحدٍّ أدنى ، أو ((حكم ما أشبهه ... فيهما)) ((١٨١)) كليهما في الوضع المعتاد ، إذ إنهم ((يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين)) ((١٨٢)) ((فصاعدًا)) ((١٨٣)) اعتيادًا ؛ وقد جعلوه حَكَمًا على المماثلة الجزئية شرط التشبيه ((قياسًا على باب ما لا ينصرف)) ((١٨٤)) ؛ متوسطًا حديها الأعلى والأدنى . ضامنًا للفرق ، ونائيًّا عن مطلق المماثلة ، ومقويًّا للشبه .

د . قوة الحكم من قوة الشبه :

إذا كان وجه الشبه الباعث على حمل المشبه على المشبه به ؛ فإنما كان ذلك باعتبار قربه وبعده عنه ؛ المُعبَّر عنهما بقوة الشبه وضعفه ، فإنَّ ((الشبه إذا قوي أوجب الحكم ، وإذا ضعف لم يوجب)) ((١٨٥)) له حكمًا . وذلك ((على حسب قوة الشبه)) ((١٨٦)) . فإذا كان الشبه مسوغ القياس ؛ فالحكم مطلبه ، ولأجل ذلك ضبط النحاة إيقاع الحكم بثلاث مراتب على حسب قوة الشبه (قوي ، ومتوسط ، وضعيف) ((١٨٧)) . ثم صاروا إلى تصنيف المرتبة منها تفاضلًا على درجات كما سنرى : فقويٌ ، وأقوى منه . وضعيفٌ ، وأضعف منه بعيد .

ومن مظاهر قوة الشبه المقررة لديهم :

١ . **تعدد وجوه الشبه** : ليس بمنكرٍ انعقاد القياس على وجهٍ واحدٍ في الحد الأدنى من الشبه ؛ لكن ((الشبه من وجهٍ واحدٍ ليس بقويٍّ)) ((١٨٨)) ، وإنما يشفع لعقد القياس على الوجه الواحد (أحيانًا) تعدد جوانبه ، ولاسيما في الجانب اللفظي (بنية ، وزن ، صيغة ، حروف ..) ((١٨٩)) ، لكن تعدد جوانب الصورة لا يتهيأ للوجه الواحد في كل مرة ، فـ((العلة الواحدة لا تقوى على منع الصرف)) ((١٩٠)) . ووجه ضعفه أنَّه من وجهٍ واحدٍ ، وهي مزيةٌ تشترك فيها سائر الألفاظ ، فما من لفظٍ إلا وله شبهٌ بغيره كما تقدم ، فـ((إذا حصلت المشابهة من وجهين ؛ وجب حصول المساواة في سائر الأحكام . إلا ما خُصَّ بالدليل . قياسًا على باب ما لا ينصرف)) ((١٩١)) . و((تكون قوته في ذلك بحسب كثرة الشبه فيه)) ((١٩٢)) .

ثم إنَّ وجه الشبه الوحيد لا عوض له ؛ فدونه بطلان الحكم لو فسد ؛ بينما يصير الحكم إلى الضعف مع تعدد وجوه الشبه (أحيانًا) قبل أن يبطل ببطلان وجهٍ آخر منها ، ومن ثمَّ عدّوا ((الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ)) (١٩٣) ، لأنَّ الشبه من وجهين أقوى من شبه الوجه الواحد (١٩٤) وفاقًا للضابط الناصِّ على (جريان الشبه من وجهين) (١٩٥) في الوضع المعتاد ما أمكن ، فشبه الوجه الواحد حدٌّ أدنى كما سلف ، وأقوى منه جريان الحكم على وجهي شبهٍ .

٢ . **تغاير وجوه الشبه مع تعددها** : إذ يلزم من تعددها تغايرها (غالبًا) ، والحمل على الوجهين (اللفظ والمعنى) أوكد للشبه وأقوى للحكم من الحمل على أحدهما كما تقدم .

٣ . **نوع الشبه (اللفظي أم المعنوي)** : أسس ابن جني لهذا المعيار ، وذهب فيه إلى أنَّ الشبه المعنوي أعلى كعبًا وأوسع مثالًا من الشبه اللفظي ، لذا فـ((إنَّ أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي ، ألا ترى أنَّ الأسباب المانعة من الصرف تسعةٌ ؛ واحدٌ منها لفظي ؛ وهو شبه الفعل لفظًا ، والثمانية الباقية كلها معنوية)) (١٩٦) . ثم لفت النظر إلى مزية أخرى فيه ، وهي الاستغناء عن الآخر ، ذلك ((أنَّ القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده عاريًا من اشتمال المعنى عليه ... فالمعنى إذًا أشيع وأسير حكمًا من اللفظ ؛ لأنك في اللفظي متصورٌ لحال المعنوي ، ولست في المعنوي بمحتاج إلى تصور حكم اللفظي)) (١٩٧) . ولعله لم يقصد من سعة المثال . مع جزمه بقوة المعنى . إطلاق الحكم فيه ؛ إنما قصد الكثرة والشياع فحسب ؛ وإلا فثمت مواضع أخرى رأى فيها أنَّ ((الشبه اللفظي أقوى من الشبه المعنوي)) (١٩٨) . وفيه دليلٌ على أنَّ مراده من سعة المثال الكثرة والشياع لا الإطلاق ، أو ندعي أنه تناقض .

ومن المحدثين من عكس القضية ؛ وحكم بقوة الشبه اللفظي على المعنوي بالمزايا نفسها (سعة المثال ، والاستغناء عن الآخر) . وهو الدكتور خير الدين القاسمي ، إذ ((لم تكن المشابهة المعنوية . في رأيه . بقدر المشابهة اللفظية في المسائل النحوية ، كما أنَّ المشابهة اللفظية في الأسماء كانت أكثر من المشابهة في الأفعال والحروف ؛ ذلك لأن الأسماء أكثر من الأفعال والحروف ... ... وربما القول بالمشابهة المعنوية بتفردٍ رغم مجيئها عند النحاة ليس بالدقة المتناهية ، لأنَّ الجمع بين المسائل بسبب المشابهة المعنوية لا ينتهي منها الكلام حتى تجد في نهاية النظر إليها مشابهةً لفظية)) (١٩٩) . فكون المشابهة المعنوية لا تنفرد بحكمٍ حتى تُكسع باللفظية ؛ فذا دليل ضعفها . كما أنَّ استغناء اللفظية عنها ، في مقابل سعة مثالها ؛ فإنما هو دليلٌ على قوتها . ولم يكن بدٌّ . بعد مخالفة ابن جني . من الاستئناس بقوله نفسه : (الشبه

اللفظي أقوى من الشبه المعنوي) ([٢٠٠]) والتذكير بـ((أنَّ المشابهة اللفظية من أكثر المشابهات في النحو العربي ، وقد أخذت مساحةً كبيرةً في الدرس النحوي)) ([٢٠١]) .

إنَّ موضع الإشكال في الرأي وخلافه لا يكمن في إمكان ترجيح أحد النوعين على الآخر فحسب . ولا في اطلاق حكم التغليب لنوعٍ منها فحسب ؛ إنما يكمن في اختيار النوع نفسه بمزاياه ابتداءً علمًا على قوة الشبه ، وكلاهما يُدّعى سعة المثال والاستغناء عن الآخر فيه ، فيفترض أنَّ الشبه اللفظي أو المعنوي لم يستحق وصف القوة لاعتبار نوعه بعد أن فاته إطلاق الحكم ، بل لاعتبار دقته (قربه وبعده) . أليست مزية الاستغناء عن الآخر تعني بالضرورة قدرة النوع على التفصيل في ملامح الشبه (دقته) وتضمن للفرع قربًا أكثر من الأصل وقوةً في الشبه ، فما يمنع أن تكون بديلًا للنوع في معايرة القوة ، وهي لا تقطع لأحدهما على الآخر حكم القوة ما لم يحقق قربًا من الأصل ، فأيّهما كان أدق شبهًا كان الأقرب إلى معيار القوة .

وتبرز قيمة القرب من الأصل والبعد عنه (دقة الشبه) معيارًا على قوة الشبه بشكل جليٍّ حين يُحمل أكثر من فرعٍ على أصل واحدٍ ومن وجه واحدٍ (نوعٍ واحدٍ) فلا يفاضل بينها . وهي تشترك في النوع نفسه . إلا درجة قربها من الأصل ، ولأجل ذلك جعلوا النوع منها في درجات من الشبه على حسب قرب المشبه من المشبه به وبعده ، فتتفاوت أحكامها تبعًا لتفاوت درجة الشبه فيها ، فالمشبهات بـ(ليس) ، والمشبهات بالفعل مع أنها محمولة على أشباهها من جهة المعنى ؛ إلا إنها تتفاوت في قوة شبهها بها ، وسيأتي .

وبالاعتبار نفسه تثبت قوة الشبه أحيانًا للمعنى على حساب اللفظ ، ثم ينعكس مؤشر القوة في وضعٍ آخر للنوع الآخر على حسب دقة الشبه فيه ، فلا تعدم أن تجد الشبه ((من جهة المعنى ... شبهًا ضعيفًا)) ([٢٠٢]) ولا عجب ؛ فمعيار القوة غير مرتهنٍ بنوع الشبه ، إنما هو مرتهن بقدرة النوع على تقريب المشبه من سمات المشبه به ، ويكون سعة المثال فيهما . بناءً على هذا . تحصيلُ حاصلٍ لدقة الشبه وقربه ، فلا يُقطع معها لنوع على حساب الآخر لمجرد كثرة تطبيقاته وسعة أمثلته .

٤ . **دقة الشبه (قربه)** : فكلما دقَّ الشبه قرب ، وكلما قرب قوي . ويُعبَّر عن دقة الشبه وبعده أحيانًا بالخصوص والعموم ، ((فكلما كان الشبه أخصَّ كان أقوى ، وكلما كان أعمَّ كان أضعف)) ([٢٠٣]) ، فالحروف المشبهة بـ(ليس) ((ليست على درجة واحدة ، فـ(ما) أقرب شبهًا من غيرها بـ(ليس))) ([٢٠٤]) ، ليس لـ((أنها تدل على النفي ؛ كما أنَّ (ليس) تدل على النفي ... ... بل هو أقوى من مجرد الدلالة على النفي ، فإنَّ (ما) تدل على النفي في الحال ؛ كما أنَّ (

ليس) تدل على النفي في الحال)) ([٢٠٥]) . فـ((أشبهتها في النفي مطلقًا ، وفي نفي الحال خاصةً)) ([٢٠٦]) .

ويضع الرضي أسماء الأفعال في القسم الأقوى شبهًا بالأفعال مما سواها ، مع أنها لا تشبهها إلا من وجهٍ واحدٍ (جهة المعنى) لدقته (باعتبار قربها من معناها) . فأشباه الفعل ثلاثة ، ومراتبها . بحسب قوة شبهها بالفعل ودقته . ثلاث : فـ ((أحدها ؛ وهو أقواها : أن يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء ، كما في أسماء الأفعال ، يُبنى الاسم ؛ نظرًا إلى أصل الفعل الذي هو البناء ويُعطى عمله . وثانيها ؛ وهو أوسطها : أن يوافقه من حيث تركيب الحروف الأصلية ويشابهه في شيءٍ من المعنى ؛ كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة ، فيُعطى عمل الأفعال التي فيه معناها ... ... وثالثها : وهو أضعفها ؛ ألَّا يشابهه لفظًا ولا يتضمن معناه ، ولكن يشابهه بوجه بعيدٍ ، ككونه فرعًا لأصل ؛ كما أنَّ الأفعال فرع الأسماء إفادةً واشتقاقًا)) ([٢٠٧]) . فالحظ أنَّ شبه أسماء الأفعال بالأفعال منعقدٌ على وجهٍ واحدٍ وهو الشبه المعنوي ، في مقابل حمل مشابهات الفعل الأُخر عليه من وجوهٍ عدة ، ومع تعدد وجوه شبهها للفعل كانت أسماء الأفعال الأقرب شبهًا به لدقة شبهها به ، وهذه مزيةٌ تسجل لمعيار الدقة على معياري التعدد والتغاير . بل وعلى معيار النوع نفسه ؛ لأنَّ نظائرها من أشباه الفعل حُملت على الفعل من جهتها (المعنى) كذلك ، لكنها كانت أدق شبهًا بالفعل والأقرب إلى دلالته . ثم اجتمع لها عامل قوة آخر وهو (اطراد الشبه) وسيأتي .

٥ . **عكس التشبيه** ؛ بـ((جعلهم فيه الأصول محمولةً على الفروع)) ([٢٠٨]) ، وهو مبدأ عام في التشبيهين النحوي والبلاغي ([٢٠٩]) ((تجده في مغاني العرب ، كما تجده في معاني الإعراب)) ([٢١٠]) ، فإنَّ ((العرب إذا شبّهت شيئًا بشيءٍ فحملته على حكمه ، عادت أيضًا فحملت الآخر على حكم صاحبه تثبيتًا لهما وتتميمًا لمعنى الشبه بينهما)) ([٢١١]) . ويأتي في مثالين : فإما أن يُشبَّه ((الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل ؛ ألا ترى أنَّ سيبويه أجاز في قولك : هذا حسن الوجهِ ، أن يكون الجر في الوجه من موضعين : أحدهما : الإضافة . والآخر ؛ تشبيهه بالضارب الرجل ، الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهًا له بالحسن الوجه)) ([٢١٢]) . فكما أجازوا نصب (الوجه) من قولهم : (هذا الحسن الوجهَ) قياسًا على نصب (الرجل) من قولهم : (هذا الضارب الرجلَ) ، فكذلك أجاز سيبويه جر (الوجه) من قولهم : (هذا الحسن الوجهِ) حملًا على جر (الرجل) من قولهم : (هذا الضارب الرجلِ) ([٢١٣]) .

وإما أن يتحصَّل الأصل من الفرع حكمًا لم يكن له بادئ الأمر على جهة المكافأة والمقايضة ، فـ ((إنَّ العرب إذا شبَّهت شيئًا بشيءٍ مكّنت ذلك الشبه لهما ، وعمَّرت به الحال بينهما ؛ ألا

تراهم لمّا شبَّهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه ، تمموا ذلك المعنى بينهما ؛ بأن شبَّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه)) ([٢١٤]) .

كذلك الشبه بين (عسى) و(كاد) في حذف (أن) وإثباتها معها . فـ ((كما أنَّ (عسى) تشبَّه بـ(كاد) في حذف (أن) معها ، فكذلك (كاد) تشبّه بـ(عسى) في إثباتها معها ... ... فدلَّ على وجود المشابهة بينهما)) ([٢١٥]) .

واتضح أنَّ وقوع الشبه على التبادل مظهرٌ آخر من مظاهر قوة الشبه ودقته ، فإنَّ العرب لم تكن لتمكِّن للأصل حكمًا مراباةً مع الفرع إلا لملاحظة قربه وقوة شبهه به ، فليس المراد من قول ابن جني المتقدم : (إنَّ العرب إذا شبَّهت .. مكَّنت) أن يكون تعمير الحال بينهما لذات الشبه ولمجرد الشبه ، إنما لقوة الشبه ودقته ، فأمكن وقوعه على التبادل . وإلا فليس كل شبهٍ يصح عكسه ما لم يكن شبهًا قويًا ودقيقًا . وهذه مزيةٌ أخرى لمعيار الدقة والقرب على معيار التبادل ، بل وعلى سائر معايير القوة . ولا جرم أن تختزل المشابهة قوة حكمها . بعد هذا . فيه ؛ بعد أن أضحت سائر معاييرها منوطةً به ، فإنما الحكم في قوته والشبه في دقته .

٦ . **اطِّراد الشبه** : يلزم من اطراد الحكم اطراد الشبه ، وبالقدر الذي يطرد فيه الشبه تكون قوة الحكم . وإنما كانت ((مشابهة اسم الفاعل والمفعول أقوى من مشابهة المصدر (للفعل) لفظًا ومعنىً ... فلزم عملها في جميع المواضع عمل الفعل)) ([٢١٦]) ، لتخلّف المصادر عن شبه الفعل بعوارض كثيرة .

لكن أسماء الأفعال تعد الأقوى شبهًا بالأفعال من المشتقات ومما سواها ، لأنها لا تنفك تشبه الأفعال ؛ إذ هي بمعناها ([٢١٧]) كما سلف ، خلافًا لأسماء الفاعلين ؛ فإنها تُضاف . وللمصادر ؛ لأنها تُعرَّف . وللحروف المشبهة بالفعل ؛ لأنها تخفف . فما من محمولٍ منها على الفعل إلا وله عارضٌ يرده عن شبه الفعل ، إلا أسماء الأفعال ؛ لمَّا لزمت شبه الفعل ولم تنفك عنه ؛ كانت الأقوى حكمًا .

وبعكس (ضابط القوة) يمكن القول إنَّ **ضعف الحكم منشؤه ضعف الشبه** ، وهذا لا مراء فيه ، لكن ثمة عوامل أخرى من شأنها إضعاف الحكم رأيت ضمها إلى هذا السبب الرئيس تتميمًا للفائدة . وبالمجمل فإن **مظاهر ضعف الحكم** منشؤها ثلاثة أشياء ، هي :

١ . **ضعف الفرع** : فإما أن يكون ضعف الحكم متأتٍ من ضعف المشبه في نفسه . فشبه الحرف للفعل وإن دقَّ ليس كقوة شبه الفعل للفعل ، فـ((المشابهة بين الفعل وبين الحرف ضعيفةٌ)) ([٢١٨]) إذا قيست بها ، ومن ثمَّ عدّوا شبه (ما) لـ(ليس) . قياسًا على شبه (ليس) للفعل . ((شبهًا ضعيفًا ، لأنها لا تقوى على العمل في الخبر كما عملت (ليس) ؛ لأن (ليس) فعل

، و(ما) حرف ، والحرف أضعف من الفعل)) ([٢١٩]) ، على الرغم من قوة شبهه بها كما تقدم . إذ إنَّ قوة شبهه بـ(ليس) مقيسٌ على مشابهاتها الأُخر (مشابهة الحرف للفعل) ، وليس على مشابهة (ليس) للفعل .

٢ . **ضعف الشبه** : وهو السبب الرئيس في ضعف الحكم كما أشرنا آنفًا . فإما أن يضعف الحكم بعارضٍ من شأنه أن يسقط وجهًا من وجوه الشبه ؛ على النحو الذي رأيناه من مشابهات الفعل فيما عدا أسماء الأفعال ، هذا إن لم يفسد قياسها ويسقط حكمها . وإما أنَّ لا يبلغ المشبه المدى الذي يجعله على قربٍ كافٍ من المشبه به ؛ وهو ضعفٌ نسبي ؛ مثاله مشابهات الفعل أنفسها إذا ما قيست بأسماء الأفعال ، إذ لم تبلغ المدى الذي بلغته أسماء الأفعال في مشابهة الفعل .

٣ . **ضعف الأصل** : وإما أن يُحمل الفرع على أصل ضعيف ؛ بأن يكون الأصل فرعًا لأصل آخر ، ((والمشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرةٍ ولا قويةٍ)) ([٢٢٠]) ، وهذا حاصلٌ في شبه الوساطة . فالفرع أضعف من الأصل ، وأضعف منه فرعه ، فإذا حُمل عليه ؛ كان الحمل ضعيفًا ، وعلى ذلك فسروا الضعف في مشابهات (ليس) ، ((فهذه الحروف ضعيفةٌ ، لأنها فرع الفرع ، لأنها محمولةٌ على (ليس) ، و(ليس) محمولةٌ على (كان))) ([٢٢١]) . كذلك اسم الفاعل فرعٌ على الفعل في العمل ؛ وهو لا يقوى قوة الفعل . والصفة المشبهة فرعٌ على اسم الفاعل في العمل ، وهي أضعف منه ، فـ((لم تقوَ أن تعمل عمل الفاعل)) ([٢٢٢]) .

هـ . المشابهة مضعفةٌ للفرع ممكِّنةٌ للأصل :

إنَّ مقياس الضعف هذه المرة يمس قانون المشابهة نفسها مقارنة بغيرها من المقاييس ، فإذا كان الفرع هو المعني بقضية الحمل لإفادة حكم الأصل ، فالضعف حالةٌ لازمةٌ له مع قياس الشبه ، منعكسةٌ على حكمه لا تنفك عنه لضعف مسلكه ؛ مقارنةً بمسلك الفرع المساوي لحكم الأصل في قياس العلة ؛ لاشتراكه أصالةً في علته ، لأجل ذلك فهو مساوٍ له في اقتضاء الحكم . أما في حالة المشابهة ؛ فلا يشفع لضعف مسلكها قوة شبه الفرع بالأصل مهما بلغت . وأعني بمسلكها نوع قياسها ، وضعف قياسها متأتٍ من جهتين :

١ . من جهة مناسبته (وجه الشبه) ؛ لـ((أنَّ ذلك الوصف ليس علةً للحكم)) ([٢٢٣]) ، فإنما التشبيه (حمل ما لا علة فيه على ما فيه علة) ([٢٢٤]) على ما تقرر .

٢ . من جهة حكمه ؛ لأنه بُني على مناسبةٍ غير مستحكمة ، عدا أنها تخوله لاستحصال ((بعض أحكام الأصل)) ([٢٢٥]) لا كلها (مماثلة جزئية لا مطلقة : أحكام جزئية لا مطلقة) ، وهي مع تبعضها دون حكم الأصل قوةً ، فـ((في كلام العرب أسماءٌ كثيرةٌ مضارعةٌ للحروف ...

وليست حروفًا على الحقيقة بمشابهتها للحروف . وكذلك في كلامهم أسماءٌ قد شابهت الفعل في كونها تقع أمرًا ونهيًا ... ... ولم يوجبوا لذلك أنها أفعالٌ ، بل قطعوا على أنها أسماءٌ)) (٢٢٦) . وقد ضبط النحاة هذا الضعف في الفرع بالقاعدة الناصَّة على أنَّ ((كل شيءٍ خرج عن بابه زال تمكنه)) (٢٢٧) . فلا هو بقي على تمام تمكنه من حكم بابه ، ولا هو خلص بالشبه إلى تمام حكم المشبه به سواءٌ بسواءٍ لتعذر العلة ، فزال تمكنه في البابين ، وزال تمكنه من الحكمين ، وهو أول مظاهر ضعفه ، ولم ينفك الضعف عن الفرع ما سلك مسلك الشبه والمشابهة . وينبني على هذا أنَّ قوة الحكم المستمدة من قوة الشبه قوةٌ نسبيةٌ لا تقارن بقوة الفرع المقتضية لحكم الأصل مع قياس العلة .

على أنَّ زوال التمكن لا يعني خروج الفرع بالكلية عن أصله ، فـ((الشبه الغالب على الشيء لا يخرجه عن أصله ، ألا ترى أنَّ الأسماء التي لا تنصرف لما غلب عليها شبه الفعل مُنعت الجر والتنوين كما مُنعها الفعل ، ولم تخرج بشبهها الفعل عن أن تكون أسماءً)) (٢٢٨) ، إنما يعني نقصان تمكنها عن التمام ، فالأصل في ((التمكن : رسوخ القدم في الأسمية ، وقولنا : اسمٌ متمكنٌ ؛ أي : راسخ القدم في الأسمية ... ... أي : لم يخرج إلى شبه الحرف ، فيمتنع الإعراب)) (٢٢٩) .

كما أنَّ زوال التمكن لا يعني بالضرورة خروج الفرع من حكمٍ إلى حكمٍ أضيق منه ، وقد رأينا الألفاظ تخول بالشبه أحكامًا لم تكن لها بادئ الأمر ؛ فتعمل بعدئذ لم تكن تعمل ، وتتصرف بعدئذ لم تكن تتصرف ... وهكذا دواليك . إنما زوال التمكن . كما سلف . يعني ضيق أفق الحكم عن التمام مقارنة بحكم الأصل . الأصل الذي كان عليه ، والأصل الذي صار إليه فحسب .

ويقابل ضعف الفرع المقيس تأصّل حكم المقيس عليه ، بعد أن صار نمطًا للفروع المحمولة عليه ، ((فكل مرفوعٍ من الأسماء فاعلٌ أو مشبهٌ بالفاعل في كونه عمدة لا يستغنى عنه ، وكل منصوبٍ من الأسماء مفعولٌ أو مشبهٌ به في كونه فضلة مستغنىً عنه)) (٢٣٠) ، ذلك ((أنَّ أصل الرفع للفاعل ، وجميع ما يُرفع بالحمل على الفاعل ... ... ثم أجروا كل فاعل يقع في الكلام مجرى الفاعل هنا ، وأجروا كل مفعولٍ يقع في الكلام مجرى المفعول هنا ... ... ثم لما كان الفاعل عمدة رفعوا كل عمدة بالحمل على الفاعل ، ولما كان المفعول فضلة نصبوا كل فضلةٍ بالحمل على هذه الفضلة)) (٢٣١) .

وإنما صارت أنماطًا لغيرها من الفروع لأن الحكم متأصّلٌ فيها . ((لأن الاعتبار في كون أحدهما محمولًا على الآخر أن يكون المحمول خارجًا عن أصله إلى شبه المحمول عليه ... ... فالاسم لمّا خرج عن أصله إلى شبه الحرف ضعف في بابه ، والحرف لما لم يخرج عن

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٦

أصله قوي في بابه ... ... كذلك أيضًا ما لا ينصرف ؛ لما خرج عن أصله إلى شبه الفعل من وجهين ضعف في بابه ، والفعل لما لم يخرج عن أصله قوي في بابه)) (٢٣٢) .

وجرت عادة النحاة لاختبار قوة الحكم (حكم الأصالة وحكم الشبه) بالسؤال عن مسلك الحكم ومورده أكان بالأصل (الوضع) أم بالحمل (الشبه) ، فيُقال . مثلًا . : ((هل المضارع محمول على الاسم في الإعراب ، أم هو أصل ؟ . قيل : لا ، بل هو محمول على الاسم في الإعراب وليس بأصلٍ فيه ، لأنَّ الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف)) (٢٣٣) . باعتبار السمات المائزة لكل قسمٍ منها . كذلك ((جاز إلحاق نون الوقاية بـ (إنَّ) وأخواتها لمشابهتها الفعل ، وأما الجواز فحذفها ، لأنَّ الإلحاق للمشابهة لا بالأصالة)) (٢٣٤) ، وهي ((إنما تعمل لمشابهتها الفعل ، لا بالأصالة)) (٢٣٥) . وهكذا يجري تصنيف الأشياء بحسب قوة أحكامها على (٢٣٦) :

معربٌ بالأصالة ، ومعربٌ بالشبه .

ومبنيٌّ بالأصالة ، ومبنيٌّ بالشبه .

وعاملٌ بالأصالة ، وعاملٌ بالشبه .

ومحمولٌ بالأصالة ، ومحمولٌ بالشبه . ... والفرع في ذلك كله محكومٌ عليه بالضعف ، في مقابل الحكم على الأصل بالقوة .

و. بنية التشبيه بنية استعارية :

فرغنا من الحديث . في المبحث الثاني من هذه الدراسة . من أنَّ النحاة وإن اصطلحوا على مداخل المشابهة (العلة . الشبه . القياس) ما يوهم خلاف ظاهرها ، إلا إنهم مع تسمحهم في الاصطلاح عليها كانوا لا يرون الشبه علةً ، ولا ينزلون بنية التشبيه لأجل ذلك منزلة القياس إلا من جهة الاصطلاح (قياس الشبه) ، ولا مشاحة فيه ، فيكفي أنهم يبنون تصورهم على أنَّ بنية القياس تمنح الفرع حكم الأصل بمسوغ العلة على جهة الحقيقة ، أما بنية المشابهة فتمنح الفرع حكم الأصل بمسوغ الشبه على جهة المجاز ، وقد سبق بيان ذلك وتفصيله .

الخاتمة ونتائج البحث

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وعلى آل بيته وصحابته وجنده . وبعد ؛ فليس بعد هذه التطوافة السريعة إلا لملمة أوراقها والتذكير بأهم ما تمخضت عنه نتائجها :

١ . ثمة فروقٍ جوهريةٍ بين ما عُرف بـ(القياس الخاطئ) وبين خلافه (القياس الصحيح) ، إجمالها : أنَّ القياس الصحيح إنما هو قياس شبهٍ ، منضبطٍ ، قائمٍ على وجهِ شبهٍ حقيقيٍّ وترٍ (

لفظيٍّ أو معنويٍّ) في الحد الأدنى ؛ وشفعٍ في الوضع المعتاد ، صدر عن الاعراب المحتجِّ بلغتهم بإمضاء الفصحى . أما القياس الخاطئ فهو قياس علةٍ ، غير منضبطٍ ، ولا متعيّنٍ ، انعقد على أصلٍ غير صحيحٍ ، بشبهٍ صوريٍ متوهمٍ ، مظنة أنَّ الفرع نظيرٌ للأصل ومشتملٌ على علته ، صدر إما عن أناسٍ لا تُرضى لغتهم ؛ او أعرافٍ لغويةٍ لا يُعتد بها ؛ وربما انتسبت إلى غير عصور الاحتجاج .

٢. ثبت أنَّ بنية التشبيه بنية استعارية مجازية علاقتها الشبه ، وإن تساهل النحاة في الاصطلاح على مداخلها بـ(العلة ، والشبه ، والقياس) تعميمًا لمصطلحات الصنعة على ما يشاكلها ، فالنحاة ينطلقون في فهم المشابهة من أنَّ الشبه ليس بعلة ، إنما مجرد علاقة في هذا المبنى الاستعاري تربط الفرع بالأصل ، فيُستعار بها للفرع ما للأصل من حكمٍ .

وكما تسمّحوا في اطلاق مصطلح (العلة) على العلة ، وعلى ما يشاكلها من علاقةٍ جامعةٍ للفرع بالأصل من باب العموم ؛ فكذلك جاوزوا بمصطلح (الشبه) . الذي لا يرونه علة . موضع الشبه ووجهه إلى الاستعارة المبنية عليه فسموها شبهًا (قياس الشبه) . وربما كان ذلك من باب تسمية الكل بجزئه أو بما كان منه بسببٍ ، إذ الشبه العلاقة الوحيدة لعقد هذا القياس الاستعاري ، فهو بعض الاستعارة ، وسببها .

ومن باب العموم كذلك أجروا مصطلح (القياس) على القياس وعلى ما يشاكله من مجاز واستعارة فسموه قياسًا ، إذ القياس كالمجاز به حاجة إلى علاقةٍ تربط أطرافه وتسوغ حكمه .

٣. المحدثون من جهتهم بنى كثيرٌ منهم فهمه للمشابهة على الدلالة الحرفية لمصطلحاتها (العلة . الشبه . القياس) ، فانشغلوا ابتداءً عن قرينة الاستعارة (الحكم) بتحسس وجوه الشبه وتلميعها ، وإيهام أنّها بلغت درجة تأثير العلة ؛ بضمان الحدس وغلبة الظن كما هو شأن سائر علل العربية ، غاضّين الطرف عن كون الشبه مجرد علاقة في بنية الاستعارة ، فلزمهم مع القطع بعلّية الشبه من تفعيل مصطلح (القياس) ، ولم يكن بدٌّ من تخويله بنية الاستعارة بعد ترشيح الشبه علةً له ، تشاكلًا مع آلية القياس في اقتضاء الحكم واشتراط العلة ، وهو فهم مجانبٌ للصواب أثبتنا فساده .

٤. إنَّ ميز موارد الشبه والتفريق بين ما بُني عليه من قياسٍ صحيحٍ وقياسٍ خاطئٍ ، ثم ميز بنية الشبه الصحيح بوصفها استعارةً مبنيةً على علاقةٍ عن أن تكون قياسًا مبنيًّا على علة ؛ إنما هو الفهم الدقيق لمضمون المشابهة وآلية حدوثها ، وهذا الفهم يتكأ بلا شك على فلسفةٍ عميقةٍ تُرجمت على شكل مقولاتٍ ضابطةٍ لإجراءاته .

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٦

وقد رأيناهم يحترزون . تمهيدًا لاعتماد الشبه في تقرير الأحكام . بضوابط جعلوها شرطًا في إمضاء المشابهة بين الألفاظ وبين التراكيب ، فلا مشابهة حتى يُماز المورد ، وتتعذر العلة ، ويتعيّن الشبه ، ويصح مسموعًا عن العرب ؛ فليس لأحدٍ أن يقيس شيئًا على شيءٍ لمجرد الشبه. ثم شفعوها بلائحةٍ من الضوابط الإجرائية تبيانًا لآلية التشبيه وتأصيلًا لقواعده . فأول ذلك : أن يُعلم أنَّ تخويل الفرع حكم الأصل لا تكفي سجية العرب في تقريره ما لم يتأيَّد بنظر المجتهد وتوجيهه ؛ وذلك بملاحظة انسلاخه عن حكم بابه ، وتحديد مورده ، وتصحيح قياسه وتوجيهه ، وتعيين وجهه وجهته ، محكومًا بعصر المتأول ومذهبه ؛ غير عبقريته .

وأن يُعلم أنَّ للشبه مسلكًا آخر غير الشبه المباشر هو الشبه بالوساطة ؛ يتوالد عنه الشبه ويتداول بوساطته الحكم .

وأن يُعلم انَّ الشبه يقع لأدنى مناسبةٍ ، فالشبه مماثلة جزئية لا مطلقة ، تضيق عن العلة ، ويتسع أفقها بمجاوزة جنس المشبه به ونوعه ودلالته .

وأن يُعلم أنَّ قوة الحكم من قوة الشبه ، كما أنَّ ضعفه من ضعفها ، ولذلك إمارات ومظاهر .

وأن يُعلم أنَّ المشابهة أبدًا مضعفةٌ للفرع مدعّمةٌ للأصل ؛ تزيل تمكن الفرع من الحكمين (ما كان له ، وما صار إليه) ، وتصيّر الأصل نمطًا لفروعٍ شتى .

وأن يُعلم أنَّ كل ذلك يجري بنسقٍ استعاريٍّ مجازيٍّ منشؤه علاقة الشبه . ولا مشاحة في الاصطلاح على بنيته بـ(الشبه) مع الاتفاق على مضمونه ؛ فالشبه بعض الاستعارة وسببها . أو الاصطلاح عليه بـ(علة الشبه) ما جرى التصريح بأنه ليس بعلة . بل لا مشاحة في نسبته إلى القياس اصطلاحًا (قياس الشبه) ليصطف مع أقيسة الصنعة ويلبس ثوبها تشاكلًا ، فقد تساهلوا في غيره إن تساهلوا فيه . أ فيكون قياسًا ولا تكون علة !؟. وإنما كان القصد تصحيح المفهوم ، والتماس وجهٍ للمصطلح .

٥. وإذا صار تسويغ المصطلح والتماس وجهٍ له يصب طواعيةً في تصحيح المفهوم ؛ فقد دعت الموضوعية إلى ترشيح مصطلح (التشبيه) . الذي زهد فيه الدارسون على الرغم من أصالته . رديفًا لمصطلحي (الشبه والمشابهة) ؛ فلا بدَّ لسجية المشابهة من أن تتبعث من حدس النحاة مرة أخرى ؛ وفي صيغة (التفعيل) ضمان لإبراز مساهمتها في إمضاء المشابهة وتخمين أطرافها تأسيسًا على عنونة الدراسة .

الهوامش

(١) ينظر : المدارس النحوية : ٥٣ . ٥٤ .

(٢) : اصلاح المنطق : ١ / ٢١٣ .

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2025 Volume :15 Issue : 6
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

(٣) الخصائص : ١/ ٣٦١ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٤١١ . ٤٣٥ .
(٥) ينظر : القياس في مدونة سيبويه : ٨ .
(٦) علة الشبه في الصرف العربي : ٣٢١ ، ٣٣٥ ، ٣٣١ .
(٧) ينظر : الانصاف : ٢ / ٧١٢ / ٧١٣ ، وشرح الرضي : ٣ / ٦٠ ، وشرح التسهيل : ١ / ٢٠٩ ، والبسيط : ٢٨١ .
(٨) ينظر : الخصائص : ١ / ١١٦ .
(٩) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٨٧ .
(١٠) لمع الأدلة : ١١٢.
(١١) المصدر نفسه : ١١٢، والاقتراح : ١٠٢ .
(١٢) الكتاب : ٤/ ٣٥٦ .
(١٣) الكتاب : ٣٥٦/٤ .
(١٤) المنصف : ٣٠٨/١ .
(١٥) معاني القرآن للفراء : ٣٧٣/١ .
(١٦) أثر المشابهة في النحو العربي : ٨٣ .
(١٧) علة الشبه في الصرف العربي : ٣١٤ .
(١٨) المنصف : ١٥٥/٢ . وينظر : شرح الرضي : ١ / ١٠٣ .
(١٩) القياس الخاطئ في اللغة العربية : ٢ ، والتطور اللغوي : ٦٨ .
(٢٠) القياس الخاطئ في اللغة العربية : ٢ .
(٢١) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١/ ٣٧٣ . ٣٧٤ .
(٢٢) المنصف : ١/ ٣١١ .
(٢٣) أثر المشابهة في النحو العربي : ٨٣ .
(٢٤) الشبه في البحث النحوي : ٧٩ .
(٢٥) ينظر : أثر المشابهة في النحو العربي : ٧٨ . ٧٩ .
(٢٦) القياس في مدونة سيبويه : ٦ .
(٢٧) أثر المشابهة في النحو العربي : ٨٣ ، وضوابط الفكر النحوي : ٢ / ٢٥١ .
(٢٨) ينظر : المنصف : ٢١٠/١ .
(٢٩) ينظر : علة الشبه في الصرف العربي : ٣٣١ .
(٣٠) ينظر : الكتاب : ٤ / ٣٦٢ ، ٣٧٠ ، ٣٨٤ ، ٤١٣ . والخصائص : ٣ / ٢٢٢ .
(٣١) المنصف : ١ / ٣١٠ . وينظر : الخصائص : ٣ / ١٤٨ و ١٨٢ .
(٣٢) معاني القرآن : ١/ ٣٧٣. ٣٧٤ .
(٣٣) التطور اللغوي : ٧٥ . ٧٦ .

(٣٤) القياس الخاطئ في اللغة العربية : ١٦ .
(٣٥) مغني اللبيب : ١ / ٨٨٨ .
(٣٦) اللباب في علل البناء والإعراب : ١ /١٧٥ .
(٣٧) شرح عيون الاعراب : ١٠٦ .
(٣٨) مغني اللبيب : ١ / ٦٢١ .
(٣٩) الكتاب : ٢ / ٣٤٤ .
(٤٠) مغني اللبيب : ١ / ١٠٠ ، و٩١٥ .
(٤١) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٤٥٩ ، و٢ / ٢١٦ . وينظر بنيات المشابهة : ٧٤ . ٧٥ ، ١٦٧ .
(٤٢) اصلاح المنطق : ١ / ٢١٣ .
(٤٣) شرح التسهيل : ٢/ ٥٢ . وانظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٣٩٣ / ٣٩٤ .
(٤٤) الخصائص : ١/ ٢٧٣ .
(٤٥) ينظر : لمع الأدلة : ١٠٥.
(٤٦) المصدر نفسه : ١٠٧ .
(٤٧) الاقتراح : ٨٣ .
(٤٨) ينظر : لمع الأدلة : ١٠٨ . ١٠٩ .
(٤٩) ينظر : الاقتراح : ٨٨ .
(٥٠) ينظر : المصدر نفسه : ٨٩ .
(٥١) المصدر نفسه : ٨٧ .
(٥٢) ينظر : أثر نظرية التشبيه في النحو العربي : (المقدمة : ز) ، ١٢ .
(٥٣) علة الشبه المفهوم والإجراء بين سيبويه والفراء : ١٥ ، ٢٥٧ .
(٥٤) أثر المشابهة في النحو العربي : ٨٨ . وانظر : ظاهرة الشبه في النحو العربي : مقدمة الدراسة (الصفحات : هـ ، و) .
(٥٥) الشبه في البحث النحوي : ٨٢ .
(٥٦) الأصول (لتمام حسان) : ١٥٤ . ١٥٥ .
(٥٧) مفاتيح العلوم : ١ / ٢٢ ، والمستصفى في علم الأصول : ٣٢٧/٢ .
(٥٨) المستصفى : ٢ / ٣٢٧ .
(٥٩) المنصف : ١ / ١٩١ .
(٦٠) ينظر : الاقتراح : ٨٨ . ٨٩ .
(٦١) ينظر : الرد على النحاة : ١٣١ .
(٦٢) حاشية البناني : ٢/ ٢٨٨ .
(٦٣) الشبه في البحث النحوي : ٨٣ . وانظر : أثر نظرية التشبيه في النحو العربي : ٢٠ .
(٦٤) حاشية البناني : ٢ / ٢٨٩ . وانظر : الاقتراح : ٨٩ .

([٦٥]) الرد على النحاة : ١٣١.

([٦٦]) منحة الجليل : ٢ / ٢٩٦ .

([٦٧]) ينظر : مفتاح العلوم : ١ / ٣٨٨ . وبنيات المشابهة : ١٢٨ .

([٦٨]) حاشية البناني : ٣ / ٢٣٦ .

([٦٩]) مفتاح العلوم : ١ / ٤٩٢ ، ٤١٣ .

([٧٠]) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٣٧٣ .

([٧١]) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٣٥٤ ، ٣٧٣ .

([٧٢]) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٣٦٩ .

([٧٣]) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٣٦٩ .

([٧٤]) بنيات المشابهة : ٤٣ .

([٧٥]) ينظر : مفتاح العلوم : ١ / ٣٨٨ ، وبنيات المشابهة : ٨٧ .

([٧٦]) الأصول (لتمام حسان) : ١٥٥ .

([٧٧]) ينظر : مفتاح العلوم : ١ / ٣٣١ .

([٧٨]) الأصول (لتمام حسان) : ١٥٥ .

([٧٩]) ينظر : ظاهر النقل في العربية دراسة نحوية : ١٨١ . ٢١٦ .

([٨٠]) ينظر : معجم المصطلحات البلاغية وتطورها : ٣ / ١٩٤ . ١٩٥ .

([٨١]) المسائل الحلبيات : ١٨١.

([٨٢]) تفسير الرازي : ٩ / ٤٠١ .

([٨٣]) المصدر نفسه : ١ / ٢٤ .

([٨٤]) المصدر نفسه : ٢٨ / ٢٥٤ .

([٨٥]) ينظر : أثر نظرية التشبيه في النحو العربي : ١٨ . ٢١ .

([٨٦]) ينظر : المصدر نفسه : ٢٧ ، ٣٨ . ٤٢ .

([٨٧]) ينظر . على سبيل المثال . الانصاف : المسائل : (١٥) و (١٧) و (١٩) .

([٨٨]) ينظر : أثر نظرية التشبيه في النحو العربي : ٣٨ . ٤٢ ، وظاهرة الشبه في النحو العربي : ١٠ . ١٢ ، والشبه في البحث النحوي : ١٠١ . ١١٦.

([٨٩]) ينظر : ضوابط الفكر النحوي : ٢/ ٢٧٥ .

([٩٠]) شرح الرضي : ٤ / ٤٩٤ .

([٩١]) علة الشبه في الصرف العربي : ٣١١ و ٣٣٥ .

([٩٢]) المنصف : ١ / ١٩١ ، وانظر : لمع الأدلة : ١٠٧ .

([٩٣]) شرح الرضي : ٤ / ٤٩٤ .

([٩٤]) حاشية البناني : ٢ / ٢٨٩ .

([٩٥]) أمالي الشجري : ٢ / ٣٦٨ .

(٩٦) شواهد التوضيح لابن مالك : ١ / ٢٤١ .
(٩٧) المنصف : ١ / ١٢٤ ، ٢٠٢ .
(٩٨) تفسير الرازي : ٢٢ / ١٣ . وانظر : البسيط : ٢٨١ ، والامالي الشجرية : ٢ / ٣٦٨ .
(٩٩) ينظر : تفسير الرازي : ٢٢ / ١٣ .
(١٠٠) ينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٧٨٢ .
(١٠١) المصدر نفسه : ١ / ٨٨٩ .
(١٠٢) ينظر : شرح الرضي : ١ / ١٠٣ .
(١٠٣) ينظر : أسرار العربية : ٢٩١، ٢٩٧ . والإنصاف : ١٩٥/١ .
(١٠٤) الخصائص : ١ / ٦٤ . وانظر : المنصف : ١ / ١٩١ .
(١٠٥) الرد على النحاة : ١٣١ .
(١٠٦) ينظر : أصول النحو العربي : ٩٠ . ٩١ .
(١٠٧) الاقتراح : ٧٥ .
(١٠٨) ينظر : لمع الأدلة : ١٠٩ . ١١٢ ، والاقتراح : ١٠١.١٠٢ .
(١٠٩) لمع الأدلة : ١٠٩ ، وينظر : الاقتراح : ١٠١ . ١٠٢ .
(١١٠) الرد على النحاة : ١٣١ .
(١١١) الاقتراح : ٧٥ .
(١١٢) ينظر : الخصائص : ١ / ١١١ .
(١١٣) المصدر نفسه : ٢ / ٤١٦ .
(١١٤) ينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٧٧٩ ، ٧٨٢ . ٧٨٣ .
(١١٥) الكتاب : ١ / ١٢٤ .
(١١٦) المصدر نفسه : ١ / ٥٧ .
(١١٧) للاستزادة ينظر : الكتاب : ٤ / ٤٧١ .
(١١٨) أوضح المسالك : ١ / ٢٧٣ .
(١١٩) علة الشبه في الصرف العربي : ٣٣٥ .
(١٢٠) الكتاب : ٤ / ٤٢١ .
(١٢١) شرح المفصل : ١ / ١٦٦ .
(١٢٢) البسيط : ٢٢٨ .
(١٢٣) التخمير : ٢ / ٢١٧ .
(١٢٤) نحو التيسير : ١١٧ .
(١٢٥) ينظر : طبقات النحويين واللغويين : ٦٩ .
(١٢٦) طبقات الزبيدي : ٦٩ . ٧٠ .
(١٢٧) الاقتراح : ٧٥ .

([١٢٨]) الايضاح في علل النحو : ٦٦ .

([١٢٩]) الاقتراح : ٧٥ .

([١٣٠]) الكتاب : ١ / ٢٦٦ .

([١٣١]) المصدر نفسه : ٢ / ٢٠ .

([١٣٢]) البسيط : ١٠٩٦ .

([١٣٣]) الحلبيات : ٢٢٧ .

([١٣٤]) المقتضب : ٢ / ٢٧٤ .

([١٣٥]) ينظر : ظاهرة الشبه في النحو العربي : ١ ، وأثر نظرية التشبيه في النحو العربي : ١.

([١٣٦]) ينظر : شرح المقدمة الجزولية : ١ / ٢٦٤ . ٢٦٦، لمع الأدلة : ١٠٤ ، والخصائص : ٣٨٢/٢ ، والانصاف : ١/ ٢٧٧ .

([١٣٧]) لمع الأدلة : ١٠٤ .

([١٣٨]) علل النحو (لابن الوراق) : ١ / ٤٤٥ . وانظر : ١ / ١٤٧ ، و ٢٢٨ .

([١٣٩]) شرح المفصل : ٣ / ١١٤ . ١١٥.

([١٤٠]) شرح المقدمة الجزولية : ١ / ٢٦٦ .

([١٤١]) شرح الكافية : ١ / ٢٨٧ . وانظر مقالته في نزوع الشيء إلى أصله : ٣ / ٦٠ .

([١٤٢]) ينظر : أثر نظرية التشبيه في النحو العربي (المساعفة) : ٢٧ وما بعدها ، ومدارس الحديثي : ٩١ ، ١٠٣.

([١٤٣]) ينظر : سيبويه : ٢ / ١٣١ ، و١٤٨ .

([١٤٤]) المقتضب : ٤ / ١٠٨ .

([١٤٥]) أسرار العربية : ١٥٥ .

([١٤٦]) ينظر : علة الشبه المفهوم والإجراء بين سيبويه والفراء : ١٥٩ . ١٦٢ ، ١٧٤ . ١٧٧ ، ١٨٩ . ١٩١ ، ٢٠٦ . ٢٠٨ ، ٢٠٩ . ٢١٥ .

([١٤٧]) طبقات النحويين واللغويين : ٦٨.

([١٤٨]) أسرار العربية : ٦٦ . ٦٧ .

([١٤٩]) شرح الأنموذج في النحو : ٣٩ . وينظر : شرح الكافية : ٢ / ١٦٠ .

([١٥٠]) قواعد التوجيه النحوي في تفسير البحر المحيط لابي حيان الأندلسي : ٢٧ .

([١٥١]) الانصاف : ١ / ٢٢٦ .

([١٥٢]) تفسير الرازي : ٢٢ / ١٣ .

([١٥٣]) شرح الرضي : ٢ / ١٦٠ .

([١٥٤]) مغني اللبيب : ١ / ٢٣٠ .

([١٥٥]) الخصائص : ١ : ٢١٤ .

([١٥٦]) المصدر نفسه : ١ / ٢١٤ .

(١٥٧) ضوابط الفكر النحوي : ٢ / ٢٥٨ .
(١٥٨) المصدر نفسه : ٢ / ٢٥٨ .
(١٥٩) الخصائص : ١ / ٢١٤ .
(١٦٠) لمع الأدلة : ١٠٥ .
(١٦١) الخصائص : ٢ / ٤٤٩ .
(١٦٢) ينظر : أسرار العربية : ٢٩٧ . وانظر : المنصف : ١ / ١٢٤ .
(١٦٣) المقتضب : ٣ / ٣٣ .
(١٦٤) ينظر : الكامل : ٢ / ٩٤٨ ، نقد الشعر : ١٠٨ ، العمدة : ١ / ٢٨٦ .
(١٦٥) شرح الرضي : ٤ / ٣٣١ .
(١٦٦) تفسير الرازي : ٢٩ / ٤٨٢ .
(١٦٧) لمع الأدلة : ١٠٠ .
(١٦٨) شرح المفصل : ١ / ٣١٧.
(١٦٩) بنيات المشابهة : ١٢٠، وانظر : نقد الشعر : ١٠٨ .
(١٧٠) شرح المفصل : ١ / ٣١٧ .
(١٧١) أثر المشابهة في النحو العربي : ٧٥ .
(١٧٢) تفسير الرازي : ٢ / ٢٨٠ .
(١٧٣) لأصول في النحو لابن السراج : ١ / ٧٠ .
(١٧٤) ينظر الكتاب : ١ / ١٨٢ ، و٣٩٧ . ٣٩٨ ، و٣ / ٢٧٨ ، و٣٢٤ . ٣٢٥ .
(١٧٥) الكامل : ٢ / ٩٤٨ .
(١٧٦) المنصف : ١/ ٢٠٠ .
(١٧٧) المصدر نفسه : ١/ ١٢٤ .
(١٧٨) الرضي : ٣ / ٤٤٢ .
(١٧٩) الأصول في النحو لابن السراج : ١ / ٨٢ .
(١٨٠) مغني اللبيب : ١ / ٨٨٤ .
(١٨١) المصدر نفسه : ١ / ٨٨٤ .
(١٨٢) الانصاف : ١ / ١٦٦ .
(١٨٣) ينظر : اللباب في علل البناء والاعراب : ١٧٥/١ ، والأشباه والنظائر : ٤٧١/١ .
(١٨٤) تفسير الرازي : ٢٩ / ٤٨١ .
(١٨٥) شرح المفصل : ١ / ١٦٦ .
(١٨٦) المصدر نفسه : ١ / ١٦٦ .
(١٨٧) ينظر : شرح الرضي : ١ / ١٠٣ .
(١٨٨) علل النحو : ١ / ٤٥٧ .

([١٨٩]) ينظر : الخصائص : ١١٠ . ١١٤ .

([١٩٠]) الإنصاف : ٢ / ٤٩١ .

([١٩١]) تفسير الرازي : ٢٩ / ٤٨١ .

([١٩٢]) المسائل الحلبيات : ٢٢٦ .

([١٩٣]) الإنصاف : ٢ / ٥١١ .

([١٩٤]) ينظر : لمع الأدلة : ١٠٥ .

([١٩٥]) الإنصاف : ١ / ١٦٦ ، وينظر : اللباب في علل البناء والاعراب : ١٧٥/١ ، والأشباه والنظائر : ٤٧١/١ ، وشرح عيون الاعراب : ١٠٦ .

([١٩٦]) الخصائص : ١ / ١٠٩ .

([١٩٧]) المصدر نفسه : ١ / ١١٠ . ١١١ .

([١٩٨]) المصدر نفسه : ١ / ١٧٠ . وانظر : أثر المشابهة في النحو العربي (بحث) : ١١١ .

([١٩٩]) أثر المشابهة في النحو العربي (بحث) : ١٠٩ .

([٢٠٠]) ينظر : المصدر نفسه : ١١١ .

([٢٠١]) المصدر نفسه : ١١٥ .

([٢٠٢]) الانصاف : ١ / ١٦٥ .

([٢٠٣]) شرح المفصل : ١/ ١٦٦ .

([٢٠٤]) أثر المشابهة في النحو العربي : ١١٣ .

([٢٠٥]) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك : ١/ ٢٧٣ .

([٢٠٦]) الأشباه والنظائر : ١ / ٤٧١ .

([٢٠٧]) شرح الرضي : ١ / ١٠٣ .

([٢٠٨]) الخصائص : ١ / ٣٠٨ .

([٢٠٩]) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٣٠٠ . ٣٠٨ ، وعلة الشبه في الصرف العربي : ٣١٩ ، ٣٢٨ ، وبنيات المشابهة : ٢٤ . ٢٥ ، ١٢٥ . ١٢٧ .

([٢١٠]) الخصائص : ١ / ٣٠٠ .

([٢١١]) المصدر نفسه : ١ / ٣٠٨ .

([٢١٢]) المصدر نفسه : ١ / ٣٠٣ . ٣٠٤ .

([٢١٣]) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٣٠٨ .

([٢١٤]) المصدر نفسه : ١ / ٣٠٤ .

([٢١٥]) أسرار العربية : ١٤١ . وانظر : شرح المقدمة الجزولية : ١ / ٢٠٤ . ٢٠٥ .

([٢١٦]) شرح الرضي : ٣ / ٤٠٤ .

([٢١٧]) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ١٠٣ .

([٢١٨]) تفسير الرازي : ١٢ / ٤٠٢ .

([٢١٩]) قواعد التوجيه النحوي وأثرها في الخلاف بين النحاة . دراسة في كتاب الإنصاف : ٩٦ .

([٢٢٠]) شرح الرضي : ١ / ١٠٤ ، وانظر : ٢ / ١٦٠ ، و٤٥٢ .

([٢٢١]) حاشية الصبان : ١ / ٣٦٦ .

([٢٢٢]) الكتاب لسيبويه : ١ / ١٩٤ .

([٢٢٣]) المستصفى : ٢ / ٣٢٧ .

([٢٢٤]) المنصف : ١ / ١٩١ .

([٢٢٥]) المصدر نفسه : ١ / ١٢٤ .

([٢٢٦]) سفر السعادة : ٢ / ٨٠٩ .

([٢٢٧]) الإنصاف : ٢ / ٧١٣ .

([٢٢٨]) المصدر نفسه : ١ / ١٤٤ . وانظر : الأمالي الشجرية : ٢ / ٣٨٨ ، و٣٩٢.

([٢٢٩]) شرح المفصل : ١ / ١٦٤ .

([٢٣٠]) المقدمة الجزولية في النحو : ١ / ٢٥٣ .

([٢٣١]) البسيط : ٢٥٩ . ٢٦٠ .

([٢٣٢]) لمع الأدلة : ١٠١ . ١٠٢ .

([٢٣٣]) أسرار العربية : ٦٤ .

([٢٣٤]) شرح الرضي : ٢ / ١٦٠ .

([٢٣٥]) المصدر نفسه : ٢ / ٤٥٢ .

([٢٣٦]) ينظر : لمع الأدلة : ١٤١ . ١٤٢ .

مصادر البحث

. القرآن الكريم

١. الأشباه والنظائر في النحو : لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م .

٢ـ أسرار العربية : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) : تحقيق محمد بهجت البيطا ر ، البينة للطباعة والنشر . دمشق ، ط٢ ، ٢٠١١ .

٣. اصلاح المنطق : ابن السكيت أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ، تحقيق محمد مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، ط١ ، ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٢م .

٤. الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو . فقه اللغة . البلاغة) : الدكتور تمام حسان ، عالم الكتب . القاهرة ، ٢٠٠٠م .

٥. الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ) ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، لبنان . بيروت ، (د . ت) .

٦. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث : الدكتور محمد عيد ، عالم الكتب . القاهرة ، ط٤ ، ١٤١٠هـ . ١٩٨٩م .

٧. الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة : أبو البركات الأنباري عبد الرحمن كمال الدين بن محمد (ت ٥٧٧ هـ) ، بتحقيق سعيد الأفغاني ، ط٢ ، دار الفكر للطباعة والنشر . بيروت ، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
٨. الاقتراح في علم الأصول : السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ) بتحقيق الدكتور أحمد سليم الحمصي ، والدكتور محمد أ حمد قاسم ، ط١ ، جروس برس . لبنان ، ١٤٠٩ / ١٩٨٨م .
٩. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، ط٤ ، ١٣٨٠هـ / ١٩٦١ م .
١٠. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت٧٦١هـ) . ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح : تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا . بيروت ، (د . ت) .
١١ـ أمالي ابن الشجري : ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢هـ) : تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة . بيروت / لبنان ، ط١ ، ١٤٠٥هـ . ١٩٨٤م .
١٢ـ الإيضاح في علل النحو : لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٣٧ هـ) ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس . بيروت ، ط٢ ، ١٣٩٢هـ . ١٩٧٣م .
١٣. بنيات المشابهة في اللغة العربية مقاربة معرفية : عبد الإله سليم ،دار توبقال للنشر. المغرب، ط١، ٢٠٠١
١٤. البسيط في شرح جمل الزجاجي : لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السبتي (ت ٦٨٨هـ) ، تحقيق ودراسة الدكتور عيّاد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي . بيروت ، ط١ .
١٥. التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه : الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ، ط١ ، ١٩٨٣م .
١٦ـ حاشية العلامة البناني (على شرح الجلال شمس الدين محمد بن أحمد المحلي) على متن جمع الجوامع للإمام تاج الدين عبد الوهاب السبكي ، وبهامشها تقرير شيخ الإسلام عبد الرحمن الشربيني . دار الفكر ، ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م .
١٧ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك : أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية . بيروت / لبنان ، ط١ ، ١٤١٧هـ . ١٩٩٧م .
١٨. الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق الدكتور محمد علي النجار ، ط٢ ، دار الكتب المصرية . القاهرة ، ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م .
١٩. الرد على النحاة : أحمد بن عبد الرحمن بن محمد ، ابن مضاء ، ابن عمير ، اللخمي القرطبي أبو العباس (ت٥٩٠هـ) ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ١٣٩٩هـ . ١٩٧٩م .
٢٠. سفر السعادة وسفير الإفادة : علم الدين أبو الحسن علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣هـ) ، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي ، دار صادر . بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٥ .

٢١ـ شرح الأنموذج في النحو للزمخشري : تأليف محمد عبد الغني الأردبيلي ، تحقيق قاسم بن نعيم الطائي الحنفي ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، (د . ت) .
٢٢ـ الشبه في البحث النحوي دراسة في التراكيب المشبهة في العربية : الدكتور عبد الحميد حمودي الشمري ، دار الرضوان للنشر والتوزيع . عمان ، ط١ ، ١٤٤١ هـ / ٢٠٢٠م .
٢٣ـ شرح تسهيل الفوائد : أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، و د. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر، ط١ ، ١٤١٠ هـ . ١٩٩٠.
٢٤ـ شرح عيون الاعراب لابن فضال : الأمام أبو الحسن علي بن فضّال المجاشعي (ت٤٧٩هـ) ، تحقيق الدكتور حنا جميل حداد ، مكتبة المنار . الزرقاء / الأردن ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م .
٢٥. شرح المفصل للزمخشري : موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ) : قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ط١ ، ٢٠٠١م .
٢٦ـ شرح الرضي على الكافية : محمد بن الحسن الرضي الاسترآبادي ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر . طهران ، ط٢ .
٢٧. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : محمد بن عبد الله ؛ ابن مالك الطائي الجياني ؛ أبو عبد الله ؛ جمال الدين (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق الدكتور طه محسن ، مكتبة ابن تيمية ، ط١ ، ١٤٠٥هـ .
٢٨ـ شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير : صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٧١٦ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي . بيروت ، ط١ ، ١٩٩٠ .
٢٩. شرح المقدمة الجزولية الكبير : للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين (ت ٦٥٤هـ) ، دراسة وتحقيق تركي بن سهو بن نزال العتيبي ، مكتبة الرشد . الرياض ، ط١ ، ١٤١٣هـ . ١٩٩٣م .
٣٠. ضوابط الفكر النحوي دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم : الدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب ، دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٦م .
٣١ـ طبقات النحويين واللغويين : أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت٣٧٩هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بالقاهرة ، (د . ت) .
٣٢. علة الشبه المفهوم والإجراء بين سيبويه والفراء : الدكتورة شيماء عبد الزهرة نعمان الذرب ، دار آراء للطباعة والنشر والتوزيع . بغداد ، ط١ ، ١٤٤٥هـ . ٢٠٢٤م .
٣٣ـ علل النحو : محمد بن عبد الله بن العباس ، أبو الحسن ، ابن الوراق (ت ٣٨١ هـ) ، تحقيق الدكتور محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد . الرياض / السعودية ، ط١ ، ١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م .
٣٤. العمدة في محاسن الشعر وأدبه ونقده : ابن رشيق القيرواني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجبل . بيروت / لبنان ، ١٩٨١م .
٣٥ـ الكتاب : سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ) ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ٥ ، ٢٠٠٩م .
٣٦. الكامل : المبرد أبو العباس ، تحقيق محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة . بيروت ، ١٩٨٦م .

٣٧. اللباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت٦١٦هـ) ، تحقيق عبد الإله النبهان ، دار الفكر . دمشق ، ط١ ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .
٣٨. المدارس النحوية : الدكتورة خديجة الحديثي ، دار الأمل . إربد / الأردن ، ط٣ ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .
٣٩. المسائل الحلبيات : أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم . دمشق ، ودار المنارة . بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م .
٤٠. المستصفى من علم الأصول : أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي ، دراسة وتحقيق محمد بن سليمان الأشقر ، مؤسسة الرسالة . بيروت / لبنان ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .
٤١. معاني القرآن : الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ) ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار السرور ، بيروت . لبنان ، ١٣٧٤هـ / ١٩٩٩م .
٥٠. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها : د. أحمد مطلوب ، مطبعة المجمع العلمي العراقي . بغداد، ١٩٨٧
٥١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف جمال الدين بن هشام (ت٧٦١ هـ) بتحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر . دمشق ، ط٦ ، ١٩٨٥
٥٢. مفتاح العلوم : يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (ت ٦٢٦هـ) ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية . بيروت/ لبنان ،ط٢ ، ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧.
٥٣. مفاتيح العلوم : محمد بن أحمد بن يوسف أبو عبد الله الكاتب البلخي الخوارزمي (ت ٣٨٧هـ) ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكاتب العربي ، ط٢ .
٥٤. مفاتيح الغيب (أو التفسير الكبير) : أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ) ، دار إحياء التراث العربي . بيروت ، ط٣ ، ١٤٢٠هـ .
٥٥. المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ) ، بتحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب . بيروت ، ١٤٣١هـ . ٢٠١٠م .
٥٦. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (المنشور بهامش شرح ابن عقيل) : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث . القاهرة ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .
٥٧. المنصف : لابن جني ، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ) ، دار إحياء التراث القديم ، بيروت ، ط١، ذي الحجة ١٣٧٣هـ . أغسطس ١٩٥٤م .
٥٨. نحو التيسير دراسة ونقد منهجي : د.أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٤.
٥٩. نقد الشعر : قدامة بن جعفر ، تحقيق كمال مصطفى ، مكتبة الخانجي . مصر ، (د . ت) .

الرسائل والأطاريح

١. أثر نظرية التشبيه في النحو العربي (أطروحة) : خالد محمد المساعفة ، جامعة مؤتة ، ٢٠٠٤ م .
٢. ظاهرة الشبه في النحو العربي (رسالة) : عبد اللطيف سالم محفوظ باخبازي ، كلية الآداب . الجامعة المستنصرية ، ١٤١٨هـ . ١٩٩٧م .
٣. ظاهرة النقل في العربية دراسة نحوية : سيف الدين شاكر نوري (أطروحة) ، جامعة ديالى . كلية التربية للعلوم الإنسانية ، ٢٠١٥م .

٤ـ قواعد التوجيه النحوي في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) : إخلاص عبيد عبد الله (رسالة ماجستير) ، كلية التربية . جامعة القادسية ، ٢٠١٧م .

٥ـ قواعد التوجيه النحوي وأثرها في الخلاف بين النحاة دراسة في كتاب الإنصاف : حميدة مصمودي (رسالة ماجستير) ، جامعة محمد خيضر بسكرة . كلية الآداب واللغات ، ٢٠١٣م .

البحوث والدوريات

١ـ أثر المشابهة في النحو العربي : الدكتور خير الدين فتاح عيسى القاسمي ، مجلة جامعة تكريت ، للعلوم الإنسانية ، العدد ٨ / المجلد ١٦ ، آب ٢٠٠٩ .

٢ـ علة الشبه في الصرف العربي : الدكتور حسين عباس الرفاعية ، المجلة الأردنية وآدابها ، المجلد (١٠) العدد (٣) شوال ١٤٣٥هـ / آب ٢٠١٤م .

٣. القياس الخاطئ في اللغة العربية : الدكتور محمد نوري محمد الموسوي ، والدكتورة نجلاء حميد مجيد ، مجلة العلوم الإنسانية / كلية التربية للعلوم الإنسانية ، المجلد (٢٢) ، العدد الرابع ، كانون الأول ٢٠١٥م .

٤. القياس في مدونة سيبويه بين وصف الحقائق اللغوية وفرض القواعد : أ . د . رجاء عجيل الحسناوي ، مجلة دواة . جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الإنسانية .

Research Sources

The Holy Quran

1. Similarities and Analogues in Grammar: by Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 A.H.), Publications of the Arabic Language Academy in Damascus, 1407 A.H., 1987.

2 Secrets of Arabic: Abu al-Barakat Abd al-Rahman bin Muhammad bin Abi Saeed al-Anbari (d. 577 AH), researched by Muhammad Bahjat al-Bitaar, Al-Baynah for Printing and Publishing, Damascus, 2nd edition, 2011.

3- Reform of Logic: Ibn Al-Sukait Abu Yusuf Yaqoub bin Ishaq, Researched by Muhammad Mereb, Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi, 1st Edition, 1423 A.H., 2002 A.D.

4 Origins: An Epistemological Study of Linguistic Thought among the Arabs (Grammar, Philology, Rhetoric): Dr. Tammam Hassan, World of Books, Cairo, 2000.

5 Origins in Grammar: Abu Bakr Muhammad ibn al-Sari ibn Sahl al-Nahwi, known as Ibn al-Siraj (d. 316 AH), researched by Abd al-Hussein al-Fatli, Al-Risala Foundation, Lebanon, Beirut, (d.t.).

6 The Origins of Arabic Grammar in the Eyes of the Grammarian and the Opinion of Ibn Madaa and the Light of Modern Linguistics: Dr. Muhammad Eid, World of Books, Cairo, 4th Edition, 1410 A.H., 1989 A.D.

7 Al-Iqraab in the Dialectic of Expression and the Brightest of Evidence: Abu al-Barakat al-Anbari Abd al-Rahman Kamal al-Din ibn Muhammad (d. 577 AH), edited by Saeed al-Afghani, 2nd edition, Dar al-Fikr for Printing and Publishing, Beirut, 1391 AH / 1971 AD.

8- The Suggestion in the Science of Origins: Al-Suyuti, Jalal Al-Din Abd Al-Rahman Bin Abi Bakr (d. 911 A.H.), researched by Dr. Ahmed Salim Al-Homsi and Dr. Muhammad A. Hamad Qassim, 1st Edition, Gross Press, Lebanon, 1409/1988 A.D.

9- Fairness in the Matters of Dispute between the Basri and Kufic Grammarians: Abu al-Barakat Abd al-Rahman bin Muhammad bin Abi Saeed al-Anbari (d. 577 AH): Researched by Muhammad Mohieddin Abd al-Hamid, The Great Commercial Library in Egypt, 4th Edition, 1380 AH / 1961 AD.

10. The clearest paths to the millennium of Ibn Malik: written by Imam Abi Muhammad Abdullah Jamal al-Din bin Yusuf ibn Ahmad bin Abdullah bin Hisham al-Ansari al-Masri (d. 761 AH) and with him the book 'Iddah al-Salik to the investigation of the clearest paths, which is the great commentary of three commentaries: written by

Muhammad Muhyiddin Abd al-Hamid, Publications of the Modern Library, Saida, Beirut, (d.t.).
11. Amali Ibn al-Shajari: Diaa al-Din Abu al-Sa'adat Hibatullah bin Ali bin Hamza al-Alawi al-Hasani, known as Ibn al-Shajari (d. 542 AH), researched by Dr. Hatem Saleh al-Damen, Al-Risala Foundation, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1405 AH, 1984.
12. Clarification on the ills of grammar: by Abu al-Qasim al-Glassi (d. 337 A.H.), researched by Dr. Mazen al-Mubarak, Dar al-Nafais, Beirut, 2nd edition, 1392 A.H., 1973.
13 Structures of Similarity in the Arabic Language: A Cognitive Approach: Abdelilah Slim, Toubkal Publishing House, Morocco, 1st Edition, 2001
14 Al-Basit fi Sharh Jamal al-Glassi: by Ibn Abi al-Rabi' 'Ubayd Allah ibn Ahmad ibn 'Ubayd Allah al-Qurashi al-Ashbili al-Sabti (d. 688 AH), researched and studied by Dr. Ayyad ibn Eid al-Thubaiti, Dar al-Gharb al-Islami, Beirut, 1st edition.
15. The Linguistic Development, Its Manifestations, Causes and Laws: Dr. Ramadan Abdel Tawab, Al-Khanji Library in Cairo and Dar Al-Rifai in Riyadh, 1st Edition, 1983.
16. The footnote of the scholar al-Banani (on the explanation of the jalal Shams al-Din Muhammad ibn Ahmad al-Mahalli) on board the collection of mosques by Imam Taj al-Din Abd al-Wahhab al-Sobki, with the report of Shaykh al-Islam Abd al-Rahman al-Sherbini. Dar Al-Fikr, 1402 A.H., 1982 A.D.
17. Al-Sabban's footnote to the explanation of Al-Ashmouni by Alfiyyah Ibn Malik: Abu Al-Irfan Muhammad bin Ali Al-Sabban Al-Shafi'i (d. 1206 A.H.), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st Edition, 1417 A.H., 1997.
18. Characteristics: Abu al-Fath Othman bin Jinni (d. 392 AH), researched by Dr. Muhammad Ali Al-Najjar, 2nd edition, Dar al-Kutub al-Masriyyah, Cairo, 1371 AH / 1952 AD.
19. Reply to the Grammarian: Ahmad bin Abd al-Rahman bin Muhammad, Ibn Mada'a, Ibn Umair, Al-Lakhmi Al-Qurtubi Abu Al-Abbas (d. 590 A.H.), researched by Dr. Muhammad Ibrahim Al-Banna, Dar Al-I'tisam, 1399 A.H., 1979 A.D.
20 The Book of Happiness and the Ambassador of Testimony: Alamuddin Abu Al-Hasan Ali bin Muhammad Al-Sakhawi (d. 643 AH), researched by Dr. Muhammad Ahmed Al-Dali, Dar Sader, Beirut, 2nd edition, 1995.
21 Explanation of the Model in Grammar by Al-Zamakhshari: Written by Muhammad Abdul Ghani Al-Ardebili, edited by Qasim bin Naeem Al-Ta'i Al-Hanafi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, (d.t.).
22 Similarity in Grammatical Research: A Study in Similar Structures in Arabic: Dr. Abdul Hamid Hamoudi Al-Shammari, Dar Al-Radwan for Publishing and Distribution, Amman, 1st Edition, 1441 A.H. / 2020 A.D.
23 Explanation of the Facilitating of Benefits: Abu Abdullah Jamal Al-Din Muhammad Bin Abdullah Ibn Malik Al-Ta'i Al-Jiyani (d. 672 A.H.), Researched by Dr. Abdul Rahman Al-Sayyed, and Dr. Muhammad Badawi Al-Makhtoun, Hajar for Printing and Publishing, 1st Edition, 1410 A.H., 1990.
24 Explanation of the Eyes of the Arabs by Ibn Faddal: Imam Abu Al-Hasan Ali bin Faddal Al-Majash'i (d. 479 A.H.), researched by Dr. Hanna Jamil Haddad, Al-Manar Al-Zarqa Library, Jordan, 1406 A.H. / 1985 A.D.
25 Detailed Explanation of Al-Zamakhshari: Muwaffaq Al-Din Abu Al-Baqa'a Ya'ish bin Ali bin Ya'ish Al-Nahwi (d. 643 A.H.): Presented to him and his footnotes and indexes by Dr. Amil Badie Yacoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st edition, 2001.
26 Explanation of Al-Radi 'ala Al-Kafi: Muhammad bin Al-Hasan Al-Radi Al-Astarabadi, Correction and Commentary by Yusuf Hassan Omar, Al-Sadiq Printing and Publishing Foundation, Tehran, 2nd Edition.
27 Evidence of clarification and correction of the problems of the Sahih Mosque: Muhammad bin Abdullah, Ibn Malik al-Ta'i al-Jiyani, Abu Abdullah, Jamal al-Din (d.

672 AH), researched by Dr. Taha Mohsen, Ibn Taymiyyah Library, 1st edition, 1405 AH.
28 Explanation of the Detailed Syntax in the Manufacture of Expression Labeled with Fermentation: Sadr Al-Fadil Al-Qasim bin Al-Hussein Al-Khwarizmi (d. 716 AH), researched by Dr. Abd al-Rahman bin Suleiman Al-Uthaymeen, Dar Al-Gharb Al-Islamiyyah, Beirut, 1st edition, 1990.
29. Explanation of the Great Introduction by Professor Abi Ali Omar bin Muhammad bin Omar Al-Azdi Al-Shalubin (d. 654 A.H.), study and investigation by Turki bin Saho bin Nazal Al-Otaibi, Al-Rushd Library, Riyadh, 1st edition, 1413 A.H., 1993 A.D.
30. Rules of Grammatical Thought: An Analytical Study of the Overall Foundations on which Grammarians Built Their Opinions: Dr. Mohamed Abdel Fattah Al-Khatib, Dar Al-Basaer for Printing, Publishing and Distribution, Cairo, 2006.
31. Classes of Grammarians and Linguists: Abu Bakr Muhammad bin Al-Hasan Al-Zubaidi (d. 379 A.H.), researched by Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Dar Al-Ma'arif in Cairo, (d.T.).
32 The Reason for the Similarity Concept and Procedure between Sibuyeh and Fur: Dr. Shaima Abdul Zahra Noman Al-Zarb, Dar Ara for Printing, Publishing and Distribution, Baghdad, 1st Edition, 1445 A.H., 2024 A.D.
33 Ills of Grammar: Muhammad Bin Abdullah Bin Al-Abbas, Abu Al-Hassan, Ibn Al-Warraq (d. 381 A.H.), Researched by Dr. Mahmoud Jassim Muhammad Al-Darwish, Al-Rushd Library, Riyadh, Saudi Arabia, 1st Edition, 1420 A.H., 1999.
34. Al-Omda fi al-Humsin al-Poetry, its literature and criticism: Ibn Rashiq al-Qayrawani, edited by Muhammad Mohieddin Abd al-Hamid, Dar al-Jabal, Beirut, Lebanon, 1981.
35. The book: Sibawayh Abu Bishr Amr ibn Othman (d. 180 A.H.), researched by Abd al-Salam Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 5th edition, 2009.
36 Al-Kamil: Al-Mubarrad Abu Al-Abbas, edited by Muhammad Ahmed Al-Dali, Al-Risala Foundation, Beirut, 1986.
37 Al-Labab fi Ilal al-Bana wa al-Araab: Abu al-Baqa'a Abdullah ibn al-Hussein ibn Abdullah al-Akbari al-Baghdadi Muhib al-Din (d. 616 AH), edited by 'Abd al-Ilah al-Nabhan, Dar al-Fikr, Damascus, 1st edition, 1416 AH / 1995 AD.
38. Grammar Schools: Dr. Khadija Al-Hadithi, Dar Al-Amal Irbid, Jordan, 3rd Edition, 1422 A.H. / 2001 A.D.
39 Al-Masa'il al-Halabiyat: Abu Ali al-Farsi (d. 377 A.H.), researched by Dr. Hassan Hindawi, Dar al-Qalam, Damascus, and Dar al-Manara, Beirut, 1st edition, 1407 A.H., 1987.
40. Al-Mustafa Min Ilm al-Usul: Abu Hamid Muhammad bin Muhammad Al-Ghazali Al-Tusi, Study and Investigation of Muhammad bin Suleiman Al-Ashqar, Al-Risala Foundation, Beirut, Lebanon, 1417 A.H. / 1997 A.D.
41 The Meanings of the Qur'an: Al-Fara' Abu Zakariya Yahya bin Ziyad (d. 207 AH), edited by Ahmed Yusuf Najati, Muhammad Ali Al-Najjar and Dr. Abdel Fattah Ismail Shalaby, Dar Al-Suroor, Beirut, Lebanon, 1374 AH / 1999 AD.
50 Dictionary of Rhetorical Terms and their Development: Dr. Ahmed Matloob, Iraqi Scientific Society Press, Baghdad, 1987
51 Mughni Al-Labib on the Books of Al-A'arib: Abu Muhammad Abdullah bin Yusuf bin Ahmed bin Abdullah bin Yusuf Jamal Al-Din bin Hisham (d. 761 AH) Researched by Dr. Mazen Al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah, Dar Al-Fikr, Damascus, 6th Edition, 1985
52 The Key of Science: Yusuf bin Abi Bakr bin Muhammad bin Ali Al-Sakaki Al-Khwarizmi Al-Hanafi Abu Ya'qub (d. 626 AH) Edited and Written by Naim Zarzour, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut / Lebanon, 2nd Edition, 1407 AH, 1987.

53 Keys to Science: Muhammad bin Ahmed bin Yusuf Abu Abdullah Al-Kateeb Al-Balkhi Al-Khwarizmi (d. 387 AH), researched by Ibrahim Al-Abyari, Dar Al-Kateb Al-Arabi, 2nd edition.
54 Keys to the Unseen (or the Great Interpretation): Abu Abdullah Muhammad Bin Omar Bin Al-Hasan Bin Al-Hussein Al-Taymi Al-Razi, nicknamed Fakhr Al-Din Al-Razi, Khatib Al-Rai (d. 606 A.H.), Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi, Beirut, 3rd Edition, 1420 A.H.
55 Al-Muqtaqib: Abu al-Abbas Muhammad ibn Yazid (d. 285 AH), edited by Muhammad Abd al-Khaliq Adaima, World of Books, Beirut, 1431 AH, 2010.
56. The Grant of the Galilee by Achieving the Explanation of Ibn Aqeel (published in the margin of Ibn Aqeel's commentary): Muhammad Mohieddin Abdel Hamid, Dar Al-Turath Library, Cairo, 1420 A.H. / 1999 A.D.
57 Al-Munsif: by Ibn Jinni, Explanation of the Book of Drainage by Abu Othman Al-Mazini, Abu Al-Fath Othman bin Jinni Al-Musalli (d. 392 A.H.), Dar Ihya Al-Turath Al-Qadeem, Beirut, 1st Edition, Dhu al-Hijjah 1373 A.H., August 1954.
58 Towards Facilitation: A Study and Systematic Criticism: Dr. Ahmed Abdul Sattar Al-Jawari, Iraqi Scientific Academy Press, 1984.
59. Criticism of Poetry: Qudamah ibn Ja'far, edited by Kamal Mustafa, Al-Khanji Library, Egypt, (d.t.).

Theses and dissertations

1. The Impact of the Theory of Simile in Arabic Grammar (Thesis): Khaled Muhammad Al-Masafa, Mutah University, 2004.
2. The Phenomenon of Similarity in Arabic Grammar (Thesis): Abdul Latif Salem Mahfouz Bakhbazi, Faculty of Arts, Al-Mustansiriya University, 1418 A.H., 1997.
3 The Phenomenon of Transmission in Arabic: A Grammatical Study: Saifuddin Shaker Nouri (Thesis), Diyala University, Faculty of Education for Humanities, 2015.
4 Rules of Grammatical Guidance in the Interpretation of the Surrounding Sea by Abu Hayyan Al-Andalusi (d. 745 A.H.): Ikhlas Obaid Abdullah (Master's Thesis), Faculty of Education, University of Al-Qadisiyah, 2017.
5 Rules of Grammatical Guidance and its Impact on Dispute between Grammarians: A Study in the Book of Equity: Hamida Masmoudi (Master's Thesis), Mohamed Khidir University, Biskra, Faculty of Arts and Languages, 2013.

Research & Periodicals

1 The Effect of Similarity in Arabic Grammar: Dr. Khairuddin Fattah Issa Al-Qasimi, Tikrit University Journal for Humanities, Issue 8 / Volume 16, August 2009.
2. The Cause of Similarity in Arabic Morphology: Dr. Hussein Abbas Al-Rifa'iyya, The Jordanian Journal and its Literature, Volume (10), Issue (3), Shawwal 1435 A.H. / August 2014.
3- Wrong Analogy in the Arabic Language: Dr. Muhammad Nouri Muhammad Al-Musawi and Dr. Najla Hamid Majeed, Journal of Humanities / College of Education for Humanities, Volume (22), Issue Four, December 2015.
4 The analogy in the Sibawayh Blog between the description of linguistic facts and the imposition of rules: a. D. Rajaa Ajil Al-Hasnawi, Journal of the University of Karbala, Faculty of Education for Humanities.